الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية :العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

قسم :العلوم المالية والمحاسبة

ميدان: علوم اقتصادية،تجارية وعلوم التسيير

شعبة : العلوم المالية والمحاسبة

تخصص : محاسبة وجباية معمقة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

لعدلي زهور

شواط بشرى

تحت عنوان:

إشكالية فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية في الجزائر

2023_2010

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. عبد الهادي مختار	**أستا ذ التعليم العالي _ جامعة ابن خلدون تيارت**	**رئيسا**
أ. معاشي سفيان	**أستاذ محاضر أ_جامعة ابن خلدون تيارت**	**مشرفا و مقررا**
أ. حداشي حكيم	**أستاذ محاضرب _جامعة ابن خلدون تيارت**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

إهداء

{وَآخِرُدَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعاَلَمِينَ}

تم بحمد الله تخرجي

الحَمْدُ لله ماَ خَتمَ جُهْدٌ إلا بِعوْنهِ ولاَ تمَّ سعيٌ إلا بِفَضْلهِ و تَوْفيقِهِ فَالحَمْدُ لله حَتَّى يَبْلُغَ الْحَمْدُ مُنْتَهَاه

إِلىَ مَنْ كَانتْ وَ لاَزالتْ مَلِكَة قَلَّبِي إلى مَنْ حَملتْ طُموحِي وشَغَفِي على أكْتافِهَا إلى مَنْ عَلمتْنِي مَعْنَّى الصَبْرِ والقُوَة والحُبِ

إِلىَ بَطَلَتِي ومُعَلِمَتِي اَلْأُولىَ ،إِلَيْكِ وَالِدَتِي جَمِيلَتِي

إِلىَ سَنَدِي ومَلْجَئِي الآمِنْ ودِاعِمِي ومُشَجِعِي اَلْدَائِمْ إِلىَ مَنْ رَأَيْتُ اِنْعِكاَسَ نَجَاحِي فِي عَيْنَيْهِ

إِلىَ وَالِدِي اَلْعَزِيزْ

إِلىَ مَنْ حَمَلَنَا رَحِمٌ وَاحِدْ إِلىَ مَنْ تَقَاسَمْتُ مَعَهُمْ الأَيَّامْ بِحُلْوِهَا وَمُرِهَا إِلىَ اَلْسَّنَدِ اَلْمُعِينْ

أَخَوَاتِي وَإِخْوَتِي

إِلىَ أَغيِلاَس وأَمِيَن وأَكْسَال

إِلىَ صَدِيقَاتِ اَلْدَّرْبِ هَدِيل وبُشرىَ

أَنْتُمْ اَلْقِصَّة اَلْتِّي لاَ أُرِيدُ أَنّ يَكوُنَ لهاَ نِهاية

إِلىَ جَميعِ أُسْرَتِي وَعَائِلَتِي وَإِلىَ أَقْرَبِ اَلْنَّاسِ لِقَلْبِي

إِلىَ جَدِي رَحْمَة الله عَلَيهْ

أُهْدِيكُمْ جَمِيعًا هَذَا العَملْ اَلْمُتَوَاضِعْ وَثَمَرَةَ جُهْدِي وَاللهُ وَلِيُ اَلْتَوْفِيقْ...

لعدلي زهور

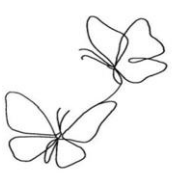

إهداء

{وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ}

بمناسبة تخرجي أهدي كل النجاح و التفوق إلى مصدر قوتي إلى من علمني العطاء إلى من أحمل اسمه بكل افتخار والذي ظلت روحه ثابتة تسندني

إلى والدي الحبيب (رحمه الله)

إلى ملاكي في الحياة إلى معاني الحب و الحنان إلى أعين سهرت من أجلي بلا كلل أو ملل بسمة حياتي

وسر وجودي

إلى والدتي الحبيبة

إلى من أرى التفاؤل بأعينهم والسعادة بابتسامتهم أختي صغيرتي وأخوتي روح فؤادي عايدة ،عبد الإله،أنس

كما أهدي هذا العمل المتواضع إلى من تمنوا لي الأفضل دائما إلى أهلي وأحبتي وأصدقائي وكل من ساعدني ووقف إلى جانبي وكان له بصمة في حياتي

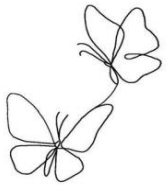

شواط بشرى

شكر و عرفان

الحمد لله بقدرته الذي أعاننا على إنجاز هذا العمل المتواضع
الحمد والشكر لله عز وجل الذي يسر لنا الطريق وأنار لنا السبيل لنصل إلى ما وصلنا إليه فله الحمد والشكر حتى يرضى وحين يرضى ،وعملا بقول رسول الله ﷺ
{من صنع إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تجدوا ما تكافئوه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه}

نتقدم بخالص الشكر إلى الأستاذ "معاشي سفيان"على توجيهاته و إرشاداته
و إلى الأستاذة "مفتاح فاطمة"على كل ما قدمته لنا خلال السنوات الدراسية.
وإلى السيد"صفراني بلفضل"و "السيد مرواح خالد"الذين أعطونا من وقتهم الثمين وإرشاداتهم فجازاهم الله كل خير..

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل الأساتذة الذين رافقونا من أول سنة إلى أخر سنة دراسية
و كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول والأشكال	
قائمة المختصرات	
مقدمة عامة	أ_ هـ
الفصل الأول:الضرائب والتجارة الإلكترونية	
تمهيد	07
المبحث الأول:السياسة الجبائية في الجزائر	
المطلب الأول:الجباية في الجزائر	08
المطلب الثاني:الضرائب في الجزائر	11
المطلب الثالث:أنظمة الإخضاع الضريبي في الجزائر	15
المبحث الثاني:التجارة الإلكترونية	
المطلب الأول:ماهية التجارة الإلكترونية	17
المطلب الثاني:خصائص التجارة الإلكترونية ومتطلبات تطبيقها	20
المطلب الثالث:التجارة الإلكترونية في الجزائر	24
المبحث الثالث:الإطار التشريعي للتجارة الإلكترونية في الجزائر وطرق فرض الضرائب عليها	
المطلب الأول:الإطار التشريعي للتجارة الإلكترونية في الجزائر	28
المطلب الثاني:الضرائب على التجارة الإلكترونية بين الإخضاع والإعفاء	31
المطلب الثالث:كيفية فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية في الجزائر	33
الخلاصة	36
الفصل الثاني:إشكالية فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية في الجزائر	
تمهيد	33
المبحث الأول:واقع التجارة الإلكترونية والضرائب في الجزائر	
المطلب الأول:وضعية التجارة الإلكترونية في الجزائر	34
المطلب الثاني:واقع الضرائب على التجارة الإلكترونية	39

المطلب الثالث:المقارنة بين أساليب السيطرة كُل من التجارة التقليدية والتجارة الإلكترونية	40
المبحث الثاني:مشاكل فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية في الجزائر	
المطلب الأول:مقابلة مع موظفي الإدارة الضريبية لمركز ولاية تيارت	41
المطلب الثاني: تحليل نتائج المقابلة واستنتاج مشاكل جباة التجارة الإلكترونية	43
المطلب الثالث:قصور العلاقة بين النظام الضريبي و التجارة الإلكترونية	45
المبحث الثالث:الحلول المقترحة لجباية التجارة الإلكترونية	
المطلب الأول:عرض بعض التجارب الدول الرائدة في مجال التجارة الإلكترونية	46
المطلب الثاني:مشاكل جباية التجارة الإلكترونية على المستوى الجزئي و الكلي	49
المطلب الثالث:الحلول المقترحة لجباية التجارة الإلكترونية	51
خلاصة	54
خاتمة عامة	55
قائمة المراجع	57

أولاً:الجداول

رقم الجدول	العـــــــنـــوان	الصفحة
1_1	التصاريح الجبائية	16
2_1	المواقع الإلكترونية	27
3_1	قوانين و مراسيم ذات صلة بالتجارة الإلكترونية	28
1_2	تطور عدد مستخدمي الأنترنت في الجزائر	35
2_2	الدفع عبر الأنترنت في الجزائر	36
3_2	الدفع عبر الأنترنت في الجزائر في الثلاثي الأول من سنة 2024	37

ثانياً: الأشكال

رقم الشكل	العـــــــنـــوان	الصفحة
1_1	مصفوفة كوبل Coppel	20
2_1	وسائل الدفع الإلكترونية	23
1_2	اقتطاع و دفع الضرائب و الرسوم على التجارة الإلكترونية	38
2_2	العلاقة بين هيكل النظام الضريبي وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات	46

الرمز	اللغة اللاتينية	اللغة العربية
IRG	Impôt sur le revenu global	الضريبة على الدخل الإجمالي
IBS	Impôt sur les bénéficies des sociétés	الضريبة على أرباح الشركات
TVA	Tax sur la valeur ajoutée	الضريبة على القيمة المضافة
TUGP	Tax unique globale sur la production	الضريبة العالمية الموحدة على الإنتاج
TUGPS	Tax unique globale sur la production de services	الضريبة العالمية الموحدة على إنتاج الخدمات
VF	Versement forfaitaire	الدفع الجزافي
IFU	Impôt forfaitaire unique	الضريبة الجزافية الوحيدة
DGI	Direction général des impôts	المديرية العامة للضرائب
CDI	Centre des impôts	مركز الضرائب
CPI	Centre de proximité des impôts	المركز الجواري للضرائب
BNC	Bénéficies non commerciaux	أرباح غير تجارية
OMC	Organisation mondiale du commerce	منظمة التجارة العالمية
OECD	Organisation de coopération et de développement économiques	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
BEPS	Base erosion and profit shifting	تآكل القاعدة وتحويل الأرباح

مقدمة عامة:

في ظل التطور الهائل الذي يشهده العالم اليوم على مختلف الأصعدة شهدت المعاملات التجارية والاقتصادية هي الأخرى تغيرات حيث أصبحت جل المعاملات التجارية تنفذ بطريقة إلكترونية من خلال شبكات الأنترنت،وبالتالي برز مصطلح التجارة الإلكترونية وأصبحت أحد أهم الظواهر التي نالت شهرة واسعة وأثرت بشكل ملفت على القطاع الاقتصادي.

وكذا الجزائر نالت حصتها من هذا التغير الحاصل مثلها مثل باقي الدول،ونظرا للتطور السريع والنجاح المستمر للتجارة الإلكترونية والتي أصبحت تحل محل المعاملات التقليدية بشكل تدريجي،الأمر الذي أدى إلى ازدياد أهميتها وتوسعها بشكلٍ ملحوظ،لذا بات من الضروري الاعتراف بالتجارة الإلكترونية وتنظيمها عن طريق إخضاعها لمختلف القوانين والأنظمة التجارية المعمول بها خاصة في مجال الجباية الضريبية.

وتعد الجباية الضريبية على التجارة الإلكترونية مصدراً مالياً هاماً للدول حيث تساهم في تمويل مشاريعها التنموية وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين،وعدم فرض الضرائب قد يؤدي إلى خسارة إيرادات كبيرة كان من الممكن تحصيلها خاصة بالنسبة للدول النامية التي تعاني من شح في الموارد المالية.

لكن يواجه النظام الجبائي الجزائري صعوبات ومشاكل عديدة تعيق قدرته على ملاحقة التطورات المتسارعة في هذا المجال ويبقى عاجزاً عن مسايرتها،وفي مقدمتها التحديات التي تفرضها التجارة الإلكترونية التي اخترقت الحدود الجغرافية والسياسية بين الشعوب والدول ،وتترك الإدارة الجبائية تخوض صراعاتٍ متعددة الأوجه.

وهنا تثير مسألة فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية الإشكالية الرئيسية التالية:

ماهي المشاكل التي تعيق النظام الجبائي الجزائري في فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

وبهدف معالجة الإشكالية الرئيسية قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

- ✓ هل قامت الجزائر بإصلاحات في نظامها الجبائي لتكييفه مع التطورات التكنولوجية الحاصلة؟
- ✓ هل هناك نظام ضريبي خاص بالتجارة الإلكترونية في الجزائر؟
- ✓ هل خصائص التجارة الإلكترونية من بين الصعوبات التي تواجه النظام الضريبي في الجزائر؟

الفرضيات :

و للإجابة عن الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية، نقترح الفرضيات التي تكون منطلق دراستنا ويمكن حصرها فيما يلي:

- ✓ تسعى الجزائر إلى تكييف نظامها وإصلاحه مواكبة للتطورات والتغيرات الحاصلة في العالم اليوم.
- ✓ في ظل تأطير النشاط التجارة الإلكترونية قانونياً،وضعت نظام خاص بهذا النشاط.
- ✓ خصائص التجارة الإلكترونية من بين الصعوبات التي تعيق النظام الضريبي في فرض الضرائب عليها.

أهمية الدراسة :

تستمد دراستنا أهميتها من أهمية الموضوع الذي تطرقنا إليه فهي تعالج موضوع التجارة الإلكترونية الذي يعتبر أحد سمات الاقتصاد القائم على المعرفة ولاعتباره أحد أهم مصادر تمويل إيرادات الدولة،لذا من خلال دراستنا سنعرض مختلف الصعوبات والتحديات التي تعيق فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية،ومحاولة إعطاء الحلول المقترحة للمعالجة الضريبة لهذه التحديات.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال دراستنا إلى:

- ✓ دراسة النظام الجبائي الجزائري.
- ✓ تحديد مفهوم التجارة الإلكترونية، خصائصها وأشكالها.
- ✓ تحديد أهم الصعوبات والتحديات التي تواجهها الإدارة الضريبة في الجزائر في فرض الضريبة على المعاملات التجارية الإلكترونية.

دوافع الدراسة :

يرجع سبب اختيار الموضوع رغبتا منا في دراسة مواضيع متعلقة بالمسائل الرقمية لكونها تتسم بالطابع المعاصر والمرتبط بالحياة اليومية التي يعيشها كل فرد بالإضافة إلى أن الموضوع:

- ✓ جديد وحديث الساعة ويحتل الصدارة على مستوى الأبحاث العلمية؛
- ✓ اختلاف الآراء حول فرض الضريبة على التجارة الإلكترونية أو إعفائها؛
- ✓ يطرح العديد من الإشكالات القانونية على مستوى الأنظمة الضريبية.

الحدود الزمانية والمكانية:

شملت دراستنا الإطارين الزماني والمكاني كالتالي:

- **الإطار الزماني:**

✓ **الجانب النظري:**الإصلاحات الجبائية التي شرعت بها الدولة الجزائرية منذ 1992 إلى غاية 2024،والتعرف على بعض المفاهيم الخاصة بالتجارة الإلكترونية ودراسة مضمون القانون 05_18

✓ **الجانب التطبيقي:**شملت دراستنا واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر وفرض الضرائب عليها (2010_2024).

- **الإطار المكاني** : قمنا بإجراء مقابلة مع موظفي الإدارة الضريبية في مركز الضرائب لولاية تيارت، لمعرفة مشاكل جباية التجارة الإلكترونية.

هيكل الدراسة:

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات المصاغة ،سيتم اتباع المنهج التالي:

✓ **الدراسة النظرية:**دراسة الأنظمة الجبائية التي تنتهجها الجزائر والبحث عن المفاهيم المتعلقة بالتجارة الإلكترونية .

✓ **الدراسة الميدانية:**التعرف على وضعية التجارة الإلكترونية في الجزائر،وكما قد تم إجراء مقابلة مع موظفي الإدارة الضريبية ومعرفة آرائهم بشأن فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية.

✓ **التحليل:**تحليل البيانات المُجمعة من خلال الدراسة النظرية والميدانية،واستخلاص النتائج والتوصيات.

وتم تقسيم البحث إلى فصلين وهما:

✓ **الفصل الأول:**تطرقنا في هذا الفصل إلى السياسة الجبائية في الجزائر وذكرنا الإصلاحات التي مر بها النظام الجبائي وتوسعنا في مفاهيم التجارة الإلكترونية مع توضيح الإطار القانوني ومعرفة كيفية فرض الضرائب عند بعض من دول العالم.

✓ **الفصل الثاني:**كان حول وضعية التجارة الإلكترونية في الجزائر مع توضيح العلاقة بينها وبين النظام الضريبي وعرض تجارب بعض الدول الرائدة في هذا المجال لطرح الحلول.

الدراسات السابقة :

1. **خيراني العيد**،تحديات فرض الضرائب على المعاملات التجارية الإلكتروني في الجزائر "دراسة استشرافية على ضوء القانون 18_05"مجلة الاستراتيجيات التحقيقات الاقتصادية والمالية جامعة الأغواط 2021،كانت إشكالية الموضوع كالتالي:"هل هناك إمكانية لفرض الضريبة على المعاملات التجارية الإلكترونية في الجزائر"و تضمنت الورقة البحثية تحديد أهم التحديات التي تواجه الجزائر لفرض الضرائب في ظل البيئة الجديدة خاصة بعدما قامت الجزائر إصدار قانون ينظم التجارة الإلكترونية و استكمال كل القوانين التي لها علاقة بهذه التجارة .

   و توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

   الصعوبة التقنية لتطبيق هذا النوع من الضرائب بالإضافة إلى عدم تكييف القوانين الضريبية لمثل هذا النوع من المعاملات و أيضا تعارض هدف الدول في تطوير التجارة الإلكترونية مع فرض الضرائب عليها.

2. **أمال حداش،جمال الدين سيليني**، إشكالية إخضاع الضريبي للمعاملات التجارية الإلكترونية _التحديات ،الحلول _ 2022.مجلة التنمية الاقتصادية ، وكانت الإشكالية كالتالي :"فيما تكمن التحديات التي تعيق فرض الضرائب على المعاملات التجارة الإلكترونية وماهي الحلول المقترحة لواجهتها" ؟ لقد حاولوا من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على أهم التحديات التي تعيق تطبيق و تحصيل الضرائب على المعاملات التجارية الإلكترونية وخلصت الدراسة إلى ضرورة إخضاع نشاط التجارة الإلكترونية للضرائب و الرسوم من خلال طرح بعض الحلول المقترحة لواجهة تلك التحديات .

3. **صالح حميداتو** ،التجارة الإلكترونية في الجزائر إشكالية فرض الضريبة ، النمو والتنمية الاقتصادية للدول العربية ،مجلة المنهل الاقتصادي ،جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي 2022 ،وكانت إشكالية الموضوع كالتالي :

   "هل توجد تجارة إلكترونية في الجزائر تستوجب الإخضاع الضريبي؟ ماهي المعيقات التي تواجه فرض الضرائب على هذه التجارة،و ماهي الحلول المقترحة لمواجهة هذه التحديات".و للإجابة عن هذه الإشكالية التالية : تطرق إلى معرفة واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر ،وإشكاليات التي تطرحها على الصعيد الوطني و الدولي في إمكانية إخضاعها للضريبة على غرار التجارة التقليدية.

وتوصلت الدراسة إلى:

- ✓ وجود تجارة إلكترونية ناشئة في الجزائر تستوجب إخضاعها للضريبة،كما أنه هناك عوائق في إخضاع هذا النشاط للضريبة لأن الأنظمة الجبائية وضعت لإخضاع تعاملات التجارة التقليدية، وأن هناك جهود دولية تهدف لتذليل هذه الصعوبات.

صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا صعوبات و مشاكل عديدة في إعداد هذا البحث نذكر منها:

- ✓ نقص في المعلومات والتعقيدات الإدارية وصعوبة فهم مثل هذه الموضوعات؛
- ✓ نقص في الإحصائيات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية ،والمراجع الملمة بالأحداث الجديدة المتعلقة بالمجال الجبائي للمعاملات التجارية الإلكترونية في الجزائر؛
- ✓ الدراسة على المستوى التطبيقي شبه منعدمة إن لم نقل منعدمة تماما في الجزائر.

الفصل الأول

الضرائب والتجارة الإلكترونية

تمهيد:

أحدثت الثورة الرقمية تحولات هائلة في مختلف مجالات الحياة بما في ذلك المجال الاقتصادي . وبرزت التجارة الإلكترونية كظاهرة عالمية جديدة،حيث فتحت أفاقا واسعة أمام المؤسسات والأفراد من خلال تسهيل الوصول إلى الأسواق الجديدة وإجراء المعاملات التجارية بيسر وفعالية أكبر.

وشهدت الجزائر كغيرها من الدول نموا ملحوظا في مجال التجارة الإلكترونية خلال السنوات الأخيرة لكن واجهت السلطات الجزائرية تحديا في مواكبة هذا التطور السريع خاصة فيما يتعلق بتنظيم التجارة الإلكترونية وإخضاعها للضريبة ،من خلال تحديث إدارتها الضريبية وتبني أسلوب تسيير إلكتروني مرن وفعال.

وهذا ما سنتناوله في ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول** :السياسة الجبائية في الجزائر.
- **المبحث الثاني** :التجارة الإلكترونية.
- **المبحث الثالث**: الإطار التشريعي للتجارة الإلكترونية وطرق فرض الضرائب عليها.

المبحث الأول:السياسة الجبائية في الجزائر

يعتبر تطوير وتعديل النظام الضريبي في الجزائر جزءاً من جهود الحكومة لتعزيز الاقتصاد وتحفيز النمو،وسنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على أهم التطورات في المنظومة الضريبية في الجزائر،والإصلاحات التي تم إدخالها في السنوات الأخيرة ،كما سنتناول أنواع الضرائب في الجزائر وأنظمة الإخضاع الضريبي التي تتبعها.

المطلب الأول:الجباية في الجزائر

المطلع على النظام الجبائي الجزائري يعرف بأنه مكون من جباية عادية وجباية بترولية ،كما تشكل الجباية البترولية المورد الرئيسي لإيرادات الدولة،ولكن مع تدهور أسعار البترول تراجعت معه إيرادات الدولة مما جعلها تفكر جليا في إصلاحات جذرية بإحلال الجباية العادية محل البترولية وجعل إيراداتها كفيلة بتغطية النفقات العامة ومواكبة التطورات الاقتصادية الحاصلة.

أولاً :قبل الإصلاح

بصدور الأمر 62_157 بـ 1962/12/31 واصلت السلطات الجزائرية العمل بنفس الآليات الجبائية الموروثة من الاستعمار ولم تغير إلا ما كان يتنافى مع السيادة الوطنية وهذا راجع إلى ضعف الكفاءات الفنية المختصة في المجال الجبائي،وفي سنة 1976 تم وضع أسس النظام الضريبي الجزائري ويتم تغيير هذه القوانين وتعديلها بمقتضى قوانين مالية سنوية[1].

أما الفترة ما بين 1986 _ 1991 فتميزت بالتفكير في إصلاح الجباية العادية نتيجة موظفي وزارة المالية والخبراء المتعاملين والتي قدمت خلاصة أعمالها سنة 1989. وأعلنت عن إصلاحات جذرية وعميقة للنظام الجبائي في قانون المالية سنة1991 ،وكان التطبيق الفعلي لهذه الإصلاحات في قانون المالية سنة 1992.[2]

من خلال ما سجلته اللجنة الوطنية للإصلاح الجبائي في تقريرها النهائي نقرأ ما يلي :"**إن الإصلاحات الضريبية لا تهدف إلا لشيئ واحد هو إرساء نظام جبائي فعال و مبني على ضرائب سهلة النسب أو مقبولة اجتماعيا والتي يمكن أن تجلب قدراً كافي من المداخيل أو تكريس مبدأ العدالة**"

ومن هنا يمكن تحديد أهداف التي يسعى إليها إصلاح النظام الجبائي:[3]

- إرساء نظام فعال؛

---

[1] الضب طارق ،**الإفصاح الضريبي في الجزائر**،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح (ورقلة) 2013 _2014 ص 12.

[2] العياشي عجلان، **ترشيد النظام الجبائي الجزائري في مجال الوعاء والتحصيل1992_ 2009،دراسة حالة ولاية المسيلة** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2005_2006،ص 72.

[3] العياشي عجلان،مرجع سابق،ص 95_96.

- هيكل جبائي مرن وبسيط ومستقر في تشريعاته؛
- نظام جبائي منسجم مع البيئة الداخلية ومنسق مع التحولات الاقتصادية الدولية؛
- نظام قادر على توفير الايرادات المالية للضريبة وضابط للتوجهات التنموية أساسه العدالة ويسعى إلى تحقيقها في المجتمع من خلال إعادة توزيع الثروة وتنشيط الاستثمار ومحاربة التهرب والغش الجبائي.

ثانيا:الإصلاحات الجبائية

شملت الإصلاحات الجبائية التي شرعت فيها الجزائر مطلع القرن الحالي جانبين جانب تشريعي لإقرار تشريعات جديدة لتحديث الضرائب وتبسيط الإجراءات،وجانب تنظيمي لبناء إدارة جبائية حديثة تواكب التطورات الحاصلة.

1. الجانب التشريعي:

يمكن تلخيص أهم الإصلاحات التي مست الجانب التشريعي فيما يلي:

1.1. إصلاح التشريعات الضريبية

- تأسيس الضريبة على الدخل الإجماليIRG لتشمل مجموعة من المداخيل التي كانت تشكل ضرائب مستقلة وتخضع بعض المداخيل فيها لمعدلات ثابتة وأخرى لسلم تصاعدي كالمرتبات والأجور؛
- تم تأسيس ضريبة خاصة بالأشخاص المعنويين تسمى IBS؛
- تأسيس الرسم على القيمة المضافة TVA بالمقابل ألغي النظام السابق المتشكل من TUGP وTUGPS،[1] كما أنه تحتوي TVA على معدلين فقط عوض 18 معدل كما كان في السابق؛
- تعويض ضريبة الدفع الجزافي VF بالضريبة الجزافية الوحيدة IFU بموجب قانون المالية 2007؛[2]
- إلغاء الرسم على النشاط المهني TAP بموجب قانون المالية للسنة الجارية 2024.

1.2. تبسيط وتعزيز الإجراءات الجبائية

- التوسيع الضريبي بتأسيس برنامج للامتثال الجبائي بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2015؛
- التخفيض التدريجي في النسب الضريبية قصد تشجيع النشاطات الإنتاجية؛
- تخفيض غرامات التحصيل الضريبي ووضع إجراءات تسهيلية لصالح المكلفين بالضريبة الذين يحترمون التزاماتهم الجبائية؛
- تشجيع النشاطات الاستثمارية من خلال جملة التدابير التحفيزية التي سطرت لهذا الغرض؛
- تبسيط الإجراءات الضريبية للمكلفين بالضريبة سواء الخاصة بالملفات الجبائية أو استخراج وثائق جبائية؛

[1] إبراهيم بوكرشاوي وآخرون ،**دور الإصلاحات الضرورية في تحسين الأداء الضريبي في الجزائر 2010_2020**،مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال ،المجلد03 ،العدد02 ، 2022 ،ص 120.

[2] إبراهيم بوكرشاوي وآخرون ،مرجع سابق ،ص 121.

- تعزيز آليات الفحص الضريبي في إطار الاستراتيجية الجديدة للرقابة بإحداث أربعة أنظمة وهي :
  - الفحص في المستندات والفحص المصوب المحاسبي؛
  - الفحص العام والفحص المعمق لمجمل الوضعية الجبائية؛
  - تعزيز وتشديد الغرامات والعقوبات بالنسبة لحالات الغش والتهرب الضريبي.[1]

2. الجانب التنظيمي

و تتمثل أهم الإصلاحات الجانب التنظيمي فيما يلي:

2.1. استحداث هياكل جديدة

- **مديريات كبريات المؤسسات DGI**

تقوم بتسيير الملفات الجبائية التابعة للقانون الجزائري والخاضعة للضريبة على أرباح الشركات وتتكفل جبائيا بالتسيير والفحص والتحصيل للشركات الأجنبية والشركات العاملة بميدان المحروقات.[2]

- **المراكز الضريبية CDI**

تختص هذه المراكز في مجال الوعاء والتحصيل والرقابة ومنازعات الضرائب والرسوم لكل من المؤسسات الفردية الخاضعة لنظام الربح الحقيقي والشركات الغير خاضعة لمديريات كبريات المؤسسات.[3]

- **المراكز الجوارية للضرائبCPI**

تعتبر المراكز الضريبية بدورها مصلحة عملية جديدة تابعة للمديرية العامة للضرائب وتختص حصراً بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب لنظام الضريبة الجزافية.[4]

2.2. رقمنة الإدارة الجبائية

- تعميم تقنية الربط عن بعد بالأنترنت بين مصالح الإدارة الجبائية لتعزيز التعاون والتنسيق بين المصالح وسهولة الوصول إلى المعلومات الضرورية من طرف مصالح الإدارة الجبائية؛
- إنشاء موقع إلكتروني للمديرية العامة للضرائب؛[5]
- اعتماد تقنية جديدة للحصول على رقم التعريف الجبائي حيث يتم الحصول عليه إلكترونيا من خلال بوابة التسجيل الجبائي والتوثيق؛

---

[1] وشان أحمد،بلعزوز بن علي ،**الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبة بالإشارة إلى حالة في الجزائر**،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،قسم العلوم الاقتصادية والقانونية ،العدد 17،جانفي 2017 ص 69.

[2] وشان أحمد ،بلعزوز بن علي ، نفس المرجع .

[3] لونيس عبد الوهاب **إعادة هيكلة الإدارة الجبائية** ، مجلة الاستثمار والتنمية المستدامة،المجلد 01،العدد01 ،2022 ،ص 12.

[4] وشان أحمد ،بلعزوز بن علي ،مرجع سابق الذكر ،ص 70.

[5] الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب https://www.mfdgi.gov.dz تاريخ الإطلاع 12/19/ 2023 ، 09:18.

- وضع نظام التصريح والدفع عن بعد من خلال إطلاق بوابتين إلكترونيتين "مساهمتك" و"جبايتك" للتصريح والدفع الإلكترونيين لتسهيل الإجراءات والاستغناء عن الصيغة الورقية؛
- التحول التدريجي نحو إرساء قواعد الفحص الضريبي الإلكتروني في إطار استراتيجية الفحص التي تسعى السلطات إلى تجسيدها لتطوير آليات الفحص والتكيف مع الرهانات الجديدة المتمثلة في التجارة الإلكترونية واعتماد الكثير من الشركات والمؤسسات لنظام المحاسبة والفوترة الإلكترونية.[1]

المطلب الثاني: الضرائب في الجزائر

تعتبر الضرائب جزءا أساسياً من النظام المالي لأي بلد ،وفي هذا المجال يتاح أمامها العديد من أنواع الضرائب والتي تختار منها ما يتماشى ومعطياتها الاقتصادية ،السياسية وكذا الاجتماعية فهي تساهم في الإنفاق العام من تمويل الخدمات والمشاريع الحكومية ،فتفرض الجزائر وبنسب محددة ضرائب على أفرادها سواء كانوا موظفين أو مستهلكين نهائيين وعلى الشركات المسجلة على ترابها لتمويل إنفاقها العام.

أولا:مفهوم الضرائب

لم يتفق الكتاب والمؤلفين حول مفهوم الضريبة ،وذلك نظرا للتطور الحاصل في مفهومها،ومن التعاريف المقدمة للضريبة نذكر :[2]

هي ثمن الخدمات المقدمة من طرف الدولة بهدف تحقيق منفعة عامة بالإضافة لدرها الفعال في توجيه الاقتصاد الوطني باعتبارها وسيلة من وسائل السياسة المالية للدولة يتم بموجبها اقتطاع جزء من مداخيل للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين وتحويلها إلى المنفعة العامة أي الدولة.[3]

هي عبارة عن اقتطاع مالي نقدي إجباري تفرضه الدولة على المكلفين حسب قدراتهم التساهمية بدون مقابل وبشكل نهائي من أجل تغطية النفقات العامة وتحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة.[4]

بصفة عامة يمكن القول بأن الضريبة قيمة مالية تفرضها الدولة على المكلفين بها سواء أشخاص طبيعيين أو اعتباريين حسب قدراتهم المالية وذلك دون مقابل مساهمةً منهم في الإنفاق العام للدولة.

---

[1] وشان أحمد،بلعزوز بن علي ،مرجع سابق الذكر،ص 71 .

[2] تاوفلة ليندة،مجاني حياة،**أثر الضرائب والرسوم على الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء GCB**،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة بومرداس،ص07.

[3] عبد الكريم،حامد عبد المجيد الجزائر ،**علم المالية العامة**،الجزء الثاني،مؤسسة الشباب الجامعة للطابعة والنشر 1971 ،ص154.

[4] فروم محمد الصالح، **جباية مؤسسة**،دروس مفصلة ومدعمة بأمثلة وتمارين و حلول،ص22.21.

1. خصائص الضرائب

- الضريبة اقتطاع نقدي إجباري مفروض من قبل الدولة ،أي أن المكلف ملزم بدفعها و ليس مخير .
- الضريبة تدفع بصورة نهائية وبدون مقابل،أي لا يمكن استردادها بل موجهة لتغطية النفقات العام.
- الضريبة تدفع وفقا لمقدرة المكلفين المالية والدولة هي من تحدد هذه المقدرة بناءاً على معطيات.

2. المبادئ الأساسية للضريبة

وهي القواعد التي يتعين على المشرع المالي مراعاتها وهو بصدد إعداد نظام ضريبي للدولة.

1.2. قاعدة العدالة:أي أن على أفراد المساهمة في نفقات الحكومة كل حسب قدرته،وفي إطار العدالة بين المكلفين لابد من الحديث عن مبدأين هما مبدأ الشمولية الشخصية ومبدأ الشمولية المادية للضريبة:[1]

1.1.2. مبدأ الشمولية الشخصية للضريبة:أي أن كافة المواطنين خاضعين لسيادة الدولة أو التابعين لها اقتصاديا أو سياسيا تفرض عليهم الضريبة.

2.1.2. مبدأ الشمولية المادية للضريبة: أي أن جميع الأموال والعناصر المادية خاضعة للضريبة.

2.2. مبدأ اليقين:ومعناه أن تكون الضريبة محددة بوضوح،ولا يتحقق ذلك إلا بثبات واستقرار الأحكام الضريبية.

3.2. مبدأ الملائمة في التحصيل:وتعني مراعاة ظروف المكلفين عند وضع القواعد الضريبية وأسلوب جبايتها وذلك بما يتناسب مع موعد تحقيق الوعاء للمكلف.

4.2. مبدأ الاقتصاد في النفقات:وتعني عدم الإسراف في جباية الضرائب لذا تسعى الإدارة الجبائية لاختيار الأسلوب المناسب للتحصيل ،فحاليا أصبح يستعان بالتكنولوجيا الحديثة لتقليل التكاليف وغزارة الحصيلة الجبائية.

3. أنواع الضرائب

تختلف الضرائب باختلاف الزاوية التي ينظر إليها ويمكن التمييز بينها كما يلي:

1.3. من حيث الواقعة المنشئة:

- **ضرائب على الدخل:** تفرض على دخل الأفراد والمؤسسات كرأس المال أو العمل الشخصي أو الأعمال الصناعية والتجارية أو المهن الحرة.
- **ضرائب على رأسمال:**هي الضريبة التي تفرض على رأسمال الذي يشكل أصول حقيقية أو مالية أو مادية أو معنوية التي يمتلكها الشخص.
- **ضرائب على الإنفاق:** تفرض بمناسبة إنفاق الأشخاص لدخلهم في مجالات مختلفة وتنقسم إلى:[2]

---

[1] فروم محمد الصالح ،مرجع سابق الذكر،ص 24،25.

[2]حابي عبد اللطيف **جباية المؤسسة** ،مطبوعة بيداغوجية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أبو بكر (تلمسان)،2022 _2023 .ص 17.

- **ضريبة التداول:**تفرض عند انتقال الممتلكات من شخص لآخر.
- **ضريبة الاستهلاك:**تفرض على دخل الأشخاص عند استهلاك في شراء السلع والخدمات وتكون مضمنة في سعر السلعة أو الخدمة.
- **ضريبة الإنتاج:**تفرض على عملية تحويل المواد الأولية من حالتها الخام إلى منتجات مصنعة أو نصف مصنعة ،ينشأ عنه التزام بدفع الضريبة على الكمية الإنتاج قبل خروجها من المصنع.

2.3. من حيث المادة الخاضعة:

- **ضرائب على الأشخاص:**أي أن يكون الشخص هو محل الضريبة،فتفرض على الأشخاص بحكم وجودهم بإقليم دولة ،بغض النظر عن ما يمتلكون من أموال يعتبر الشخص نفسه وعاء للضريبة.
- **ضرائب على الأموال:**أساس هذه الضريبة ما يملكه الشخص،قد يكون دخلا أو رأسمال أو كليهما،وبالتالي أساس فرضها هو دخل و رأسمال.
- **ضرائب متعددة:**وهنا يدفع المكلفين أنواعا عدة من الضرائب نتيجة تنوع مصادر دخلهم.

3.3. من حيث معدل الضريبة:

- **الضريبة التصاعدية:**تتغير نسبة هذه الضريبة مع تغير الوعاء،فكلما زاد الوعاء زاد معدل الضريبة.
- **الضريبة النسبية:**على عكس سابقتها تكون نسبة الضريبة ثابتة مهما تغير الوعاء.

4.3. من حيث نقل العبء

ضرائب مباشرة:تقتضي ضرورة اقتطاع مباشر يمس دخل الأفراد أو المؤسسات التي كانت بحوزتهم حيث يتحملها المكلف نفسه ولا يستطيع نقل عبئها إلى غيره.

ضرائب غير مباشرة:على عكس الضرائب المباشرة تكون عند وجود إنتاج سلعي أو خدمي أو انتقال السلع، تداول الثروات بين الأشخاص ويمكن نقل عبئها إلى شخص آخر. [1]

ثانيا:الضرائب في الجزائر

تفرضِ الجزائر وبنسب محددة ضرائب على دخل أفرادها سواء كانوا موظفين أو مستهلكين نهائيين وعلى الشركات المسجلة على ترابها لتمويل إنفاقها العام من خدمات ومشاريع حكومية.

1. الضريبة على الدخل

تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمي "الضريبة على الدخل الإجمالي" وتفرض على الدخل الصافي الإجمالي.[1] ويتكون الدخل الصافي الإجمالي من مجموع المداخيل الصافية لعدة أصناف وهي:

[1] لحمر فاتح، بوشطوط عبد النعيم،**دور الإصلاحات الضريبية في زيادة موارد الخزينة دراسة خزينة ولاية جيجل** ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم المحاسبة والجباية ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير جامعة محمد الصديق بن يحيى (جيجل)2019_2020 ص 06 _07.

- أرباح الصناعية والتجارية؛
- أرباح مهن غير تجارية؛
- الإرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية والغير مبنية؛
- العائدات رؤوس الأموال المنقولة؛
- المرتبات والأجور والمعاشات والريوع العمرية؛
- فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو الغير مبنية والحقوق العقارية الحقيقة،وكذا الناتجة عن التنازل عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية أو الأوراق المماثلة. [2]

و يتم احتساب الضريبة وفقا للجدول التصاعدي الموضح في المادة(104)من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2024.

2. ضريبة على الشركات

تؤسس ضريبة سنوية على مجمل أرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين وتسمى "الضريبة علي أرباح الشركات"[3]

وتخضع الضريبة على أرباح الشركات كل الشركات مهما كان شكلها أو غرضها باستثناء:[4]

- شركات الأشخاص و شركات المساهمة بمفهوم قانون تجاري؛
- الشركات المدنية التي لم تتكون على شكل شركة بأسهم؛
- الهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المكونة والمعتمدة حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في التشريع؛
- التجمعات التي ينص عليها القانون التجاري على إنشائها وتضمينها وعملها.

3. الضريبة على القيمة المضافة

هي ضريبة تحسب على رقم الأعمال خارج الرسم المنجز في الجزائر من قبل المكلفين الخاضعين.[5]

يطبق الرسم على القيمة المضافة على العمليات التي تدخل في إطار نشاط صناعي أو تجاري أو حرفي والتي يتم إنجازها من طرف المكلف بالضريبة بصفة اعتيادية وفق معدليها العادي والمخفض .

4. الضريبة الجزافية الوحيدة

تؤسس ضريبة جزافية وحيدة تغطي ضريبة الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة والرسم المحلي للتضامن،[1] ويحدد معدل الضريبة حسب النشاط الممارس.

---

[1] المادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2024، ص12.

[2] المادة 02 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2024،ص 12 .

[3] المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2024،ص 43.

[4] المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2024،ص 43.

[5] المادة 01 قانون الرسم على رقم الأعمال 2024،ص 05 .

المطلب الثالث:أنضمة الإخضاع الضريبي في الجزائر

تتبع الضرائب في الجزائر أنظمة إخضاع ضريبي،فوضع المشرع الجبائي ثلاثة أنظمة جبائية نظام الربح الحقيقي،نظام الجزافي والنظام المبسط الذي عاد ضمن إصلاحات 2022 ،فيتوقف اختيار النظام على المكلف وفق عدة شروط كالشكل القانوني للمكلف وطبيعة نشاطه ورقم الأعمال المحدد لكل نظام فيلتزم كل مكلف بتقديم التصريحات ودفع الضرائب وفق النظام الخاضع له.

أولا:الأنظمة الضريبية في الجزائر:

1. نظام الربح الحقيقي:

النظام الحقيقي هو نظام إخضاع ضريبي يعتمد على الربح الحقيقي للنتيجة المحققة خلال السنة.

يسمح هذا النظام بخصم النفقات المصروفة فعليا من الربح الخاضع مما يخفض الإخضاع الجبائي مع إلزامية امتلاك محاسبة مطابقة للقانون.[2]

يخضع لنظام الربح الحقيقي حسب قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الأشخاص الطبيعيون والأشخاص المعنويون الذين يحققون رقم أعمال يفوق 8.000.000دج كما يخضع له اختياريا الأشخاص الطبيعيون الذين يحققون رقم أعمال أقل من 8.000.000دج وهذا القرار لا رجعة فيه.

2. النظام المبسط:

تأسس النظام المبسط بموجب قانون المالية لعام 2008 وهو نظام ضريبي سهل حيث تحدد الضريبة من الربح الحقيقي ،هذا النظام خاص بالمهن غير التجارية (BNC).[3]

يخضع للنظام المبسط المكلفون الذين يحققون مداخيل تابعة لفئة المهن غير التجارية الذين يقدر رقم أعمالهم السنوي أو يساوي 8.000.000دج كما يخضع له اختياريا الأشخاص الذين يحققون مداخيل أقل من السقف المحدد وهذا القرار لا رجعة فيه.

3. النظام الجزافي

تضمنت الإصلاحات التي شرعت فيها الجزائر منذ 1992 إنشاء نظام ضريبي جديد وهو نظام الضريبة الجزافية الوحيدة،bbbx فقد استحدث هذا النظام بموجب قانون 06_24 متضمن قانون المالية 2007 وتؤسس فيه ضريبة جزافية وحيدة تغطي كل من الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة وكذا الرسم المحلي للتضامن.

يخضع للضريبة الجزافية الوحيدة الأشخاص الطبيعيون الذين لا يتعدى رقم أعمالهم السنوي 8000000 دج بالنسبة للمكلفين الذين حققوا رقم أعمال يتعدى سقف الخضوع للضريبة الجزافية الوحيدة ،عند اختتام السنة

---

[1] المادة 182 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2024،ص 94.

[2] من موقع مديرية العامة للضرائب https://www.mfdgi.gov.dz تاريخ الاطلاع 2024/01/19، 13:13 .

[3] من نفس الموقع الإلكتروني لمديرية الضرائب.

الموالية لتلك السنة التي تم فيها تجاوز الحد المذكور 8000000 دج فيتم تحويلهم إلى النظام الحقيقي أو النظام المبسط للمهن الغير تجارية حسب الحالة.[1]

ثانيا:الإلتزامات الجبائية للمكلفين لمختلف الأنظمة:

تنظم الدولة الجزائرية عملية التحصيل من خلال فرض مجموعة من الالتزامات الجبائية على الأفراد و الشركات و تشمل هذه الالتزامات تقديم التصاريح الضريبية ودفع الضرائب المستحقة في الوقت المحدد.

الجدول رقم(1_1):التصاريح الجبائية

نظام الربح الحقيقي	النظام المبسط	النظام الجزافي
●**التصريح بالوجود:**يتعين على المكلفين بالضريبة لمختلف الأنظمة إيداع تصريح بالوجود خلال 30 يوم الأولى من بداية النشاط لدى مفتشية الضرائب أو المركز الجواري للضرائب التابعين لها.		
●**التصريحات الشهرية:** يتعين على المكلفين اكتتاب تصريح شهري قبل 20 من الشهر الذي يلي الشهر الذي حققت به الايرادات ويتضمن: . الرسم على القيمة المضافة. . الضريبة على الدخل الاجمالي صنف الاجور. . حق الطابع. ●**التصريحات الفصلية:** والتي تتمثل في تسبيقات على ضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الاجمالي. ●**التصريحات السنوية:** يتعين على المكلفين اكتتاب تصريح بمداخلهم السنوية قبل 30 أفريل من كل سنة مالية.	●**التصريحات الفصلية:** يتعين على المكلفين اكتتاب تصريح فصلي قبل 20 من الشهر الذي يلي الفصل الذي تحققت به الايرادات المهنية ويتضمن: . الرسم على القيمة المضافة. . الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأجور. ●**التصريحات السنوية:** على المكلفين اكتتاب تصريح خاص بنتيجتهم في أجل أقصاه 30 أفريل من كل سنة إضافة إلى اكتتاب تصريح بالضريبة على الدخل الإجمالي.	●**التصريح التقديري:** يتعبن على المكلفين قبل 30 جوان من كل سنة التصريح برقم الأعمال التقديري ودفع رقم الأعمال الموافق له. ●**التصريح النهائي:** يتعين على المكلفين التصريح برقم الأعمال المحقق فعليا قبل 20 جانفي من n+1. في حالة ما إذا تجاوز رقم الأعمال المحقق رقم الأعمال التقديري يقوم المكلف يدفع الضريبة التكميلية عند إيداع التصريح النهائي. ●**التصريح الفصلي:** يتعين على المكلفين الذين يوظفون عمالاً اكتتاب تصريح بالضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأجور في أجل أقصاه 20 من الشهر الذي يلي الثلاثي الذي تمت خلاله الاقتطاعات.

[1] من نفس الموقع الإلكتروني للمديرية العامة الضرائب سابق الذكر.

●**التصريح بالتنازل أو بالتوقف عن النشاط :** إضافة على التصريح بالوجود الذي يلتزم به المكلفون لاختلاف الأنظمة التي ينتمون لها،يلتزمون أيضا في حالة التوقف من ممارسة النشاط أو التنازل باكتتاب عن ذلك بمقر الإدارة التابع لها.

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاستعانة من موقع المديرية العامة للضرائب https://www.mfdgi.gov.dz

يلزم القانون الجزائري جميع المكلفين بضرورة التسجيل لدى الإدارة الضريبية والحصول على رقم ضريبي وتقديم التصاريح الجبائية،وتفرض عقوبات على المخالفين لهذه الالتزامات مثل الغرامات والعقوبات الجزائية.

المبحث الثاني:التجارة الإلكترونية.

أحدثت التجارة الإلكترونية ثورة حقيقة في طريقة بيع وشراء السلع والمنتجات وفتحت أفاقا جديدة لم تكن ممكنة في الماضي.فقد سهلت على المستهلكين الوصول إلى مجموعة واسعة من المنتجات من جميع أنحاء العالم مما وفر لهم خيارات لا حصر لها و وفرت للشركات قنوات جديدة للتواصل مع عملائها وعرض منتجاتها وبيعها بشكل فعال.

المطلب الأول:ماهية التجارة الإلكترونية.

تعد التجارة الإلكترونية من أكثر المصطلحات انتشاراً في الآونة الأخيرة نظرا لتطورها السريع، مما جعل مفهومها يتوسع ليشمل عمليات أوسع من الشراء والبيع.

أولاً:نشأة التجارة الإلكترونية.

التجارة الإلكترونية أو كما تعرف بالإنجليزية E-Commerce التي تعددت أشكالها وصورها وأشهر شكل لها كان التسوق عبر شاشات التلفزيون ولكنها لم تعرف في تلك الآونة بأنها شكل من أشكال التجارة الإلكترونية إلى بعد ظهور وانتشار الأنترنت والذي هو اختصار للشبكات العالمية International Networks ،والذي كانت بدايته عام 1969 في الولايات المتحدة ومن ثم ابتكار الشبكة العنكبوتية العالمية world wide web أو ماتعرف بالويب،وفي بداية التسعينات ساعد على انتشار التجارة الإلكترونية وبشكل متزايد.[1]

إلا أن للباحثين رأي آخر حيث أشاروا إلى وجودها من السبعينيات القرن الماضي وكان أول تطبيق للتجارة الإلكترونية أنذاك هو تطبيق التحويلات الإلكترونية للأموال Electronic Funds Transfer ،ولكن مدى هذا التطبيق لم يتجاوز المؤسسات التجارية الكبيرة ،إلا أن هذا المفهوم توسع وأصبح يشمل عمليات نقل وإرسال الوثائق إلكترونيا بين الشركات وجميع القطاعات التجارية والصناعية ،والذي يعرف بالتبادل الإلكتروني للبيانات Electronic Data Interchangeالذي وسع تطبيق التجارة الإلكترونية من مجرد معاملات مالية إلى معاملات

[1] رائد مساعدة بني ياسين ،**مدخل الى التجارة الإلكترونية Introduction to E Commerce**،الإسكندرية(مصر)،دار الفكر الجامعي ،2016 ،الوحدة الأولى، ص10.

أخرى ،التي أدت إلى زيادة عدد الشركات المساهمة في هذه التقنية من مؤسسات مالية إلى المصانع وبائعي التجزئة والمؤسسات الخدماتية الأخرى.[1]

بعد التطور السريع والهائل في الشبكات الحاسوبية وبرمجيات التجارة الإلكترونية والبروتوكولات بدأت تظهر التطبيقات الأخرى للتجارة الإلكترونية مثل التطور في نظام حجز تذاكر السفر والسوق المالي. ومنذ عام 1995 أصبحت معظم الشركات الكبيرة والمتوسطة لها موقع إلكتروني وظهرت تطبيقات جديدة للتجارة الإلكترونية ،وفي عام 1999 امتدت التجارة الإلكترونية من منظمات الأعمال للمستهلك B2C لتشمل منظمات الأعمال لمنظمات الأعمال B2B ،وفي عام 2001 امتدت لتشمل B2E منظمات الأعمال لموظفي هذه الشركات وظهرت مفاهيم جديدة مثل الحكومة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني.[2]

ثانياً:مفاهيم عامة عن التجارة الإلكترونية :

مع تطور أساليب التكنولوجيا الحديثة والتوسع في استخدامها من قبل الأفراد والمؤسسات والشركات بمختلف أحجامها وفي شتى الميادين شاع مفهوم التجارة الإلكترونية وأصبح واحدا من التعبيرات الحديثة التي أخذت بالدخول إلى حياتنا اليومية [3] ،ونظرا للتغيرات التي طرأت على مفهوم التجارة الإلكترونية وتطورها السريع أصبح لها العديد من المفاهيم والتعاريف.

نرى أن تعبير التجارة الإلكترونية من خلال تقسيمه إلى قسمين:

القسم الأول:التجارة Commerce يعبر هذا المصطلح عن نشاط اقتصادي يتم من خلاله تداول السلع والخدمات بين الحكومات والمؤسسات والأفراد في إطار نظم وقواعد متفق عليها.[4]

القسم الثاني:الإلكترونية Electronicهذا المصطلح هو نوع من التوصيف لطريقة ممارسة النشاط الاقتصادي،ويقصد به هنا أداء النشاط التجاري باستخدام الوسائط والأساليب الإلكترونية ،حيث تعتبر الأنترنت والشبكات العالمية والمحلية أهم هذه الوسائط.[5]

---

[1] محمد علي دشة ،جعفر سعدي ،**أخلاقيات التجارة الإلكترونية ودورها في حماية المستهلك الإلكتروني** ،مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية ،المجلد 04 ،العدد 01 ،2018 ص 14.

[2] سناء جودت خلف ،محمد نور صالح،**تجارة إلكترونية** ، الأردن (عمان) دار الحامد للنشر والتوزيع الطبعة الثانية 2012،ص 02.

[3] برني كريمة ،**التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا الاتصالات _بين التأطير القانوني والتطبيق** _المؤتمر العلمي الدولي العاشر تحت عنوان التحديات الجيوفيزيائية والاجتماعية والإنسانية والطبيعية في بيئة متغيرة 25_26 يوليو _تموز 2019_اسطنبول_تركيا ،ص 2960.

[4] شاهين،محمد عبدالله ، **التجارة الإلكترونية العربية بين التحديات وفرص النمو**،دار حميثرا للنشر والترجمة ، ص 31.

[5] بوراس بودالية ،**واقع التجارة الالكترونية في الجزائر**،مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد1، العدد1، 2021ص23

ثالثاً:تعريف المنظمات العالمية للتجارة الإلكترونية:

1. منظمة التجارة العالمية OMC:

تعرف بأنها إنتاج، توزيع، تسويق، بيع وتسليم السلع والخدمات عبر الوسائل الإلكترونية يشمل ذلك المعاملات التي تتم عبر الأنترنت وشبكات الاتصالات والمنصات الرقمية الأخرى.[1]

و تشمل المعاملات التجارية طبقا لهذا التعريف ثلاثة أنواع من العمليات:

- ✓ عمليات الإعلان عن المنتج وعمليات البحث عنه؛
- ✓ عمليات تقديم طلب الشراء وسداد ثمن المشتريات؛
- ✓ عمليات تسليم المشتريات.[2]

2. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD:

عرفتها المنظمة بأنها جميع أشكال المعاملات التجارية التي تتم بين الشركات أو الافراد ،والتي تقوم على أساس التبادل الالكتروني للبيانات والمعلومات التجارية إلكترونيا ،ومدى تأثيرها على المؤسسات والعمليات التي تدعم وتحكم الأنشطة التجارية المختلفة.[3]

3. الإتحاد الأوروبي UNION EUROPEEN :

عرف الاتحاد الأوروبي التجارة الإلكترونية بأنها الأنشطة التي تتم بوسائل إلكترونية سواءً تمت بين المشروعات التجارية أو المستهلكين أو بين كل منهما على حدى وبين الإدارات الحكومية ،وأيضا تسليم السلع والخدمات بشكل مادي أو معنوي مثل برامج الكمبيوتر والمجلات إلكترونية.[4]

من خلال التعريفات السابقة تم التوصل لتعريف شامل للتجارة الإلكترونية وهو كالآتي :

التجارة الإلكترونية هي عبارة عن مجموعة من المعاملات الإلكترونية المتصلة بعقد صفقات التجارة التي تتم بين المتعاملين الاقتصاديين بغرض شراء أو بيع خدمات أو منتجات وغيرها سواء كانوا مؤسسات أو أفراد أو حكومات ،ويتم فيها استخدام تكنولوجيا المعلومات كبنية تحتية لها ،وعلى رأسها الأنترنت.[5]

---

[1] https://www.wto.org/ Date d'accès:17/02/2024 20:35

[2] ابراهيم العيسوي ،**التجارة الإلكترونية** ،المكتبة الأكاديمية القاهرة (مصر)، 2003 ص 12.

[3] تهاني أبو القاسم أحمد ،**المشاكل المحاسبية في بيئة التجارة الإلكترونية** ،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية العدد الخامس جوان 2016 ص 180.

[4] أمينة عمر، "التجارة الإلكترونيةElectronic Commerce – الموسوعة السياسيّة، 2021-09-07، تاريخ آخر دخول: 23-04-2024 ، متاح على الرابط التالي: https://political-encyclopedia.org/dictionary/التجارة الإلكترونية

[5] بورحلة زهرة، بن زيدان الحاج، **التجارة الإلكترونية طريق جديد لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر "رؤية تحليلية "** مجلة دراسات اقتصادية المجلد 21 العدد 01 _2021 ص359.

خامسا:أشكال التجارة الإلكترونية

إن اتساع مفهوم التجارة الإلكترونية يشمل إنجاز مختلف الأعمال عن طريق الأنترنت ،حيث تشمل أطراف التعامل ليس فقط الشركات والمستهلكين بل ويضاف إليها الحكومة أيضا ،حيث تشمل طائفة واسعة من الأعمال التجارية وتبادل المعلومات ويمكن توضيح هذا المفهوم باستعمال المصفوفة التي قدمها كوبل(Coppel).[1]

الشكل رقم(1_1):مصفوفة كوبل Coppel

	المستهلك CONSUMER	مؤسسة الأعمال BUSINESS	الحكومة GOVRENMENT
المستهلك CONSUMER	C2C مثل:أسواق المزادات	B2C مثل:التجارة الإلكترونية	G2C مثل:المعلومة
مؤسسة الأعمال BUSINESS	C2B مثل:مقارنة الأسعار	B2B مثل:التجارة الإلكترونية	G2B مثل:المعلومة
الحكومة GOVRNMENT	C2G مثل:الإلتزام الضريبي	B2G مثل: التدبير	G2G مثل :التنسيق

Source: Coppel, J. (2000), "E-Commerce: Impacts and Policy Challenges", OECD ,Economics Department Working Papers, No. 252, OECD Publishing Paris, https://doi.org/10.1787/801315684632.P:4

المطلب الثاني:خصائص التجارة الإلكترونية ومتطلبات تطبيقها

للتجارة الإلكترونية خصائص عديدة ولتطبيقها وجب توفر مجموعة من الشروط.

أولا:خصائص التجارة الإلكترونية :

إن التجارة الإلكترونية تتميز بمجموعة من الخصائص يمكن إبرازها فيما يلي:

1. الطابع العالمي للتجارة الإلكترونية :

إن أنشطة التجارة الإلكترونية تتميز بطابع عالمي فهي لا تعرف الحدود المكانية أو الجغرافية ،فأي نشاط تجاري يقدم سلعا أو خدمات على الأنترنت،لا يعني بالضرورة الانتقال إلى المنطقة الجغرافية بعينها فإنشاء موقع تجاري على الأنترنت يمكن صاحب الشركة حتى لو كانت صغيرة من التغلغل في الأسواق العالمية وتوسيع قاعدة الزبائن عبر العالم.[2]

2. الطابع المتداخل في التجارة الإلكترونية :

أصبح بالإمكان تسليم السلع والخدمات بالطريقة التقليدية والإلكترونية مباشرة على الأنترنت ،هذه الخاصية تلزم المؤسسات على إعادة هيكلة نفسها لمواجهة التغيرات الطارئة التي يفرضها ممارس التجارة الإلكترونية.

[1] صالح حميداتو،سارة ميسي،عطية العربي،**التجارة الإلكترونية في الجزائر_الواقع والتحديات** _المجلة الجزائرية للدراسات الاقتصادية والإدارية المجلد ،العدد ،2022 ص 49.

[2] تباني أمل،مريمد سعدة ،**واقع ومستقبل التجارة الإلكترونية في الجزائر**،مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير جامعة (قالمة 08 ماي 1945) ،2019_2020 ص05.

3. المنتجات الرقمية:

أتاحت شبكة الإنترنت إمكانية تسليم بعض المنتجات إلكترونيا،مثل برامج الحاسب الآلي،التسجيلات الموسيقية،أفلام الفيديو،الكتب والأبحاث والتقارير الإلكترونية ،إلى جانب بعض الخدمات مثل:الاستشارات.[1]

4. غياب المستندات والوثائق الورقية :

أي إتمام صفقة تجارية كاملة بدءاً من التفاوض إلى الإستلام دون تبادل مستندات ورقية[2] ،فتصبح الرسالة الإلكترونية هي السند والأثر الوحيد المتاح لكلا الطرفين لإثبات العقود والتعاملات في حالة نشوء نزاع بينهما.

5. صعوبة تحديد هوية المتعاملين:

إن التعاملات الإلكترونية تتم بين أطراف قد يفصل بينها آلاف الأميال،بالتالي غياب العلاقة المباشرة عند إبرام الصفقات ونقص المعلومات الكافية عن المتعاملين؛

6. تسهيل المبادلات التجارية الدولية:

تساعد التجارة الإلكترونية على تعاون المنظمات ،الأمر الذي يؤدي إلى تكثيف التجارة بين الدول ربما تعتبر دافعا للمؤسسات على زيادة حجم أعمالها في الخارج ،كما ينجم عن هذا التعاون داخل المنظمات تسهيل تقديم الخدمات من مختلف الدول ومن المستشارين الموجودين في أكثر من دولة ،كما تسهل التفاوض على المستوى الدولي؛

7. التقليل من عدد الوسطاء في المعاملات:

في بعض أنواع التجارة الإلكترونية على غرار البرمجيات التجارية تسهل عملية البيع المباشر للبرمجيات في شكل رقمي من المصمم إلى المستهلك دون المرور بحلقة البيع التقليدية من المنتج إلى تاجر الجملة إلى تاجر التجزئة إلى المستهلك ولكن غياب الوسطاء يمثل تحديا جديدا للإدارة الضريبية نظرا للدور الهام الذي كان يقومون به في التجارة التقليدية كآليات رقابة من جهة ،وتحصيل بعض أنواع الضرائب من جهة أخرى.[3]

---

[1] حراق مصباح ،**المعالجة الجبائية للتجارة الالكترونية** ، ملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكتروية في الجزائر _عرض تجارب دولية ص04.

[2] تباني أمل ،مريمد سعدة ،مرجع سابق الذكر،ص 05.

[3] الحواس زواق،ولهي بوعلام،**الضرائب على التجارة الالكترونية – المشكلات وآليات الإخضاع** جامعة محمد بوضياف(المسيلة) ص 02.

ثانياً: متطلبات التجارة الإلكترونية.

1. **متطلبات تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشبكات :**
2. من الواضح لا توجد تجارة إلكترونية بدون وسائل إلكترونية [1]،أي يجب أن تكون هناك بنية تحتية إلكترونية قوية في مجال تقنية المعلومات وذلك لتمكين أصحاب المشاريع من البدء في التجارة الإلكترونية وذلك بتوفير جميع الوسائل الإلكترونية المتمثلة في شبكة الأنترنت والشبكات الهاتفية وأجهزة الحاسوب وبرامج التطبيقات والتشغيل التي يجب الاستمرار في تحسينها وتطويرها.
3. **متطلبات تتعلق بالأمور التشريعية والقانونية:**

تشمل التشريعات والقوانين والقواعد المنظمة للتجارة الإلكترونية والتي تتلائم مع طبيعة التجارة عبر شبكة الانترنت [2]،أي إنشاء مناخ تشريعي محفز فهذه التشريعات تمثل الإطار القانوني والتنظيمي الذي يضمن استمرار التجارة وأيضا من أجل حماية وضمن حقوق المتعاملين وفض النزاعات سواء كانت هذه الأطراف في داخل المجتمع أو في دول مختلفة.

4. **توفير كوادر بشرية:**

تشمل هذه الكوادر البشرية المتخصصين في قطاع تقنية المعلومات وشبكات الاتصال والأنترنت والبرامج التطبيقية ذات العلاقة بالتجارة لأنها أحد مقومات نجاح التجارة الالكترونية.[3]

و من أجل إعداد إطارات متخصصة في البنية التحتية للمعلوماتية وجب اعداد:

- ✓ برامج إعلامية خاصة بالتجارة الإلكترونية وتستهدف كافة فئات المجتمع وتوعيته وتعريفه بالتجارة؛
- ✓ برامج ودورات تدريبية لأصحاب الأعمال ولقطاع الموظفين من أجل التعامل في مجال التجارة الإلكترونية؛
- ✓ تطوير مؤسسات التعليم المتخصص في المجالات المرتبطة بالتجارة الالكترونية وفتح فروع في الكليات لتدريسها.

5. **وسائل وأنظمة الدفع والسداد الإلكترونية :**

أدى ازدهار التجارة الإلكترونية إلى ظهور الحاجة الماسة لوسائل دفع مناسبة وآمنة لتسهيل المعاملات المالية بين المتاجر الإلكترونية والزبائن ،ونتيجة لذلك تم تطوير وسائل دفع جديدة ومبتكرة ذات قبول عالمي تتوافق مع متطلبات وخصائص التجارة الإلكترونية.

---

[1] طرشي محمد،بوفيلح نبيل، **التجارة الإلكترونية في الدول العربية بين الواقع و المأمول** ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،المجلد 14 العدد19، ،2018 ص 39.

[2] طرشي محمد،بوفيلح نبيل،نفس المرجع السابق.

[3] حسان طاهر شريف،وآخرون **متطلبات نجاح التجارة الإلكترونية في الدول العربية** مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة المجلد 03 العدد03، جويلية 2020،ص 130.

أبرز وسائل الدفع والسداد الإلكتروني وهي كالتالي:

- ✓ **النقود البلاستيكية أو البطاقات البنكية** :وهي عبارة عن بطاقات بلاستيكية ومغناطيسية مثل الكروت الشخصية التي يستطيع حاملها شراء احتياجات ودفع مقابل ما يحصل عليه دون الحاجة إلى حمل مبالغ كبيرة.[1]

الشكل رقم (1_2):وسائل الدفع الإلكترونية

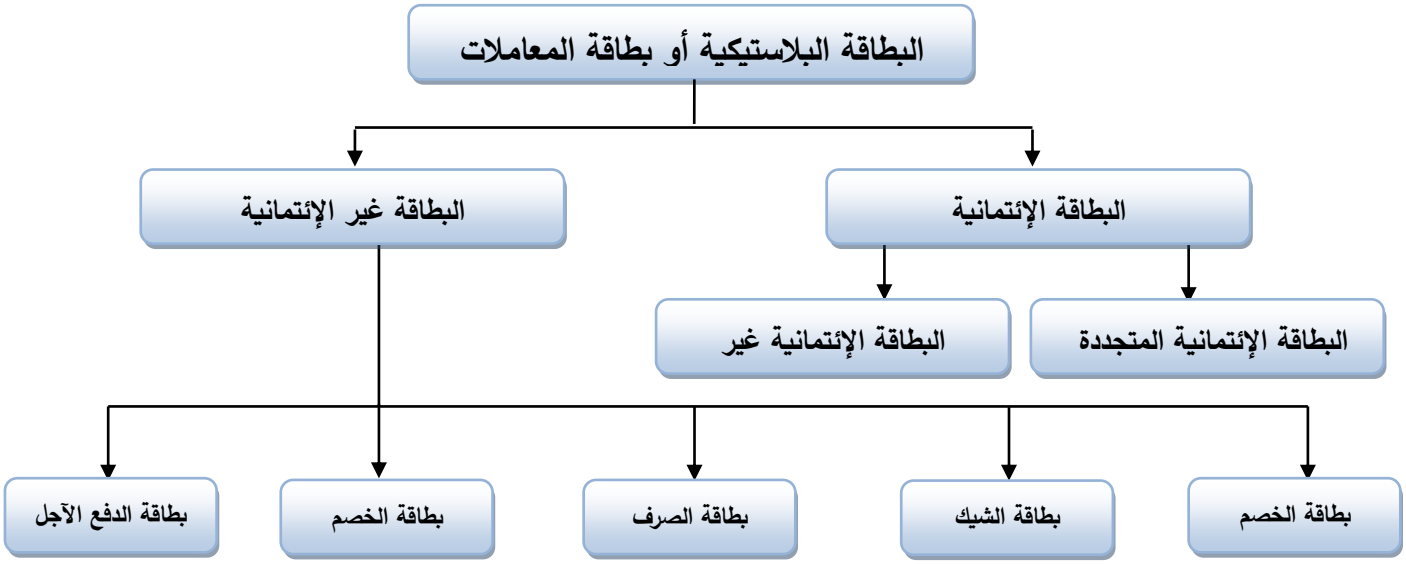

المصدر: محمد الهادي ضيف الله ،لبزة هشام،**واقع وتحديات وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر**،مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية –جامعة الشهيد حمة لخضر–الوادي العدد 42،ديسمبر 2014، ص 282.

- ✓ **المحافظ الإلكترونية** Electronic Wallet:وهي تطبيقات الهاتف المحمول أو المواقع الإلكترونية التي تسمح للمستخدمين بتخزين الأموال و إجراء المدفوعات عبر الأنترنت مثل:Paypal، Appel Pay، Google Pay.
- ✓ **العملات الرقمية** :وهي أموال افتراضية مصممة للعمل كوسيلة للتبادل والدفع عبر الانترنت مثل:Bitcoin،Litecoin...،لكن لازالت هذه العملات تقنية ناشئة.
- ✓ **الشيكات الإلكترونية** :وهي عبارة عن شيكات إلكترونية مكافئة للشيكات الورقية التقليدية[2]وهي أداة مبتكرة أطلقتها البنوك والمؤسسات المالية .

[1] أحمد عبد الله العوضي،العوامل المؤثرة في التسويق والتجارة الإلكترونية، مجلة الاقتصاد والمجتمع ،العدد 6،2010 ص 168

[2] أحمد عبد الله العوضي،نفس المرجع السابق ،ص 169 .

المطلب الثالث: التجارة الإلكترونية في الجزائر

في خضم التغيرات والثورة العلمية التي تشهدها حياتنا العملية ،ظهرت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كتكنولوجيا للأغراض العامة والتي سرعان ما اقتحمت عالم المعاملات التجارية والتي كانت السبب في ميلاد التجارة الإلكترونية وبروزها في الساحة العالمية لذلك في هذا المطلب سنتناول لمحة عن تطور وواقع هذا النوع من التجارة في الجزائر.

أولاً:لمحة عامة عن تطور التجارة الإلكترونية في الجزائر

أصبحت الجزائر على وعي بضرورة إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع المجالات بما فيها الأعمال التجارية ،ورغبة الدولة في التحول إلى اقتصاد المعرفة والتي تعد التجارة الإلكترونية جزءاً منه ولكن هذه الأخيرة تعرف نوعا ما على بطئ وتأخر ملحوظ بالرغم من أننا بحاجة ماسة إلى هذا النوع من التجارة في اقتصادنا ،ويجدر الإشارة إلى أن أول ظهور للتجارة الإلكترونية في الجزائر كان أثناء ربطها بالأنترنت كوسيلة للاتصال من خلال ظهور شركات تزويد الأنترنت والمتعاملين الخواص مثل مقاهي الأنترنت ومؤسسة الخدمات العامة جيكوس سنة 1997 التي تعتبر أول شركة جزائرية تعاملت بالتجارة الإلكترونية لأنها كانت تربط المؤسسات والأفراد بالأنترنت والدفع بالحوالات أو نقداً وهي تدخل ضمن مفهوم التجارة الإلكترونيةB2B وB2C ،كما وقد قام السجل التجاري بترخيص رقم"CODE "للتجارة الالكترونية وهو 511145 وبحسب هذا الترقيم فالتجارة الإلكترونية هي كل نوع من تجارة التجزئة للمنتوجات التي تتم عن بعد أو من المنزل عن طريق الهاتف أو الأنترنت.[1]

ولازالت الدولة تحرص على زيادة معدلات انتشار الأنترنت،من أجل توسيع أعمال التجارة الإلكترونية لأنها تعتبر عصب الاقتصاد العالمي أو على الأقل جزءاً من منظومته ووسيلة هامة في زيادة القدرة التنافسية من تسويق للمنتجات ،توفير المعلومات والخدمات للمتعاملين،وتمكين المستهلك أينما كان من الطلب الفوري عليها.

وكانت أول انطلاقة للتجارة الالكترونية في الجزائر في 2014 مع وصول متجر جوميا إفريقيا ،وفي 2018 أقر البرلمان الجزائري تشريعا ينص على أول لوائح التجارة الإلكترونية في البلاد.

ثانيا: البنية التحتية للتجارة الإلكترونية في الجزائر:

إن تطور التجارة الإلكترونية مرتبط بما توفره الدولة للمؤسسات من بنى تحتية المتمثلة في شبكات الاتصالات والمعلومات ،المسائل القانونية ،وسائل الدفع الالكترونية إضافة إلى دور الحكومة.

[1] كواشي حنان،قدي عبد المجيد، **نحو تشخيص واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر :التجارة الإلكترونية كحافز لاستخدام البطاقات البنكية و خدمات الدفع الإلكترونية** ،مجلة الاقتصاد الجديد المجلد 13 العدد 01 ،2022 ص 561.

1. الشبكة الاتصالات في الجزائر

كانت الخطة الأولى في هذا المجال بإصدار قانون جديد لقطاع الاتصالات وهو القانون رقم 3 لعام 2000 والذي جاء لإنهاء احتكار الدولة لنشاطات البريد والمواصلات ومع صدور هذا القانون تم إنشاء سلطة ضبط البريد والاتصالات والتي تعتبر سلطة مستقلة.

وتهيمن على سوق الاتصالات في الجزائر :

- ✓ اتصالات الجزائر Algérie Telecom وهي الشركة الأم التابعة للحكومة.
- ✓ شركة جيزي Djezzy.
- ✓ شركة موبيليس Mobilis التي أطلقتها الجزائرية للاتصالات.
- ✓ شركة اوريدو Ooredoo التي أطلقتها الوطنية الكويتية [1].

2. شبكة الأنترنت:

بما أن شبكة الأنترنت أضخم شبكة معلومات في العالم وتعد الفضاء الرقمي للتجارة الإلكترونية والركيزة الأساسية في نموها وخلق الوجود الحقيقي لها ،قررت الجزائر بغية دخول عالم التجارة الإلكترونية سنة 2000 تحرير سوق مزودي الأنترنت[2]،بإصدارها لقوانين تحدد شروط وكيفيات وضع واستغلال خدمة الأنترنت كنشاط اقتصادي مقنن[3] ،والذي عدل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 2000_307 المؤرخ في 14 أكتوبر سنة 2000.

3. وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر

سعى النظام المصرفي الجزائري إلى تطوير خدماته وتطويره ولعل أهم البرامج التي دخلت حيز التنفيذ سنة 2006 مشروع تطوير وتحديث وسائل الدفع وقد تضمن هذا المشروع البطاقات البنكية كوسيلة دفع إلكترونية ،[4] وكذلك إصدار بطاقات دفع مصرفية وطنية ودولية ،كمحاولات جد مهمة في تعميم تقنيات الدفع الإلكتروني عن طريق الأنترنت والهاتف النقال .وابتداءاً من 2013 تم إطلاق خدمة الدفع عن طريق الأنترنت والهاتف النقال بالنسبة للعديد من الخدمات على غرار تسديد فواتير الهاتف والكهرباء والماء،بالإضافة إلى اقتراح خدمة شراء التذاكر الخاصة بالرحلات الجوية والبحرية عن طريق الأنترنت.[5]

---

[1] حمري نجود ،حمري نوال ،**واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر وفق مقتضيات قانون رقم 18 05(قانون التجارة الإلكترونية)** مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية المجلد ،04 العدد 1 ،2021 ص 10.

[2] بوراس بودالية نفس مرجع سابق الذكر ص 29.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 98-257 المؤرخ في 03 جمادى الأولى الموافق 25 أوت 1998 الذي يضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات الأنترنت واستغلالها، الجريدة الرسمية العدد 63 لسنة 1998.

[4] حمري نجود،حمري نوال مرجع سابق الذكر ، ص 14.

[5] بلعايش ميادة ،بن اسماعين ،**حياة مشروع الصريفة الإلكترونية في الجزائر**،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ،العدد 16 ديسمبر 2014، ص 75

وبما أن التجارة الإلكترونية ساهمت على انتشار وتنوع وسائل الدفع الحديثة في الجزائر التي يمكن إيجازها فيما يلي: [1]

- ✓ البطاقات البنكية الإلكترونية التي تمنح مجاناً من طرف البنك الوطني الجزائري ،وهي على نوعين البطاقة الكلاسيكية والبطاقة الذهبية حيث يختلفان باختلاف الراتب الخاص بصاحبها .
- ✓ البطاقات الدولية البنكية Carte Visa تتيح لحاملها إجراء مختلف المعاملات المالية خارج داخل الجزائر.
- ✓ بطاقات الدفع الإلكتروني CIB المتوفر في 3 أنواع :الكلاسيكية ،الذهبية والإسلامية .
- ✓ بطاقة الدفع من خلال الانترنت وهي على عدة انواع:[2]

Master card: التي تمكن الزبون من دفع قيمة مشترياته عند التسوق عن طريق أجهزة الدفع او من خلال الأنترنت .

بالإضافة إلى بطاقة Mint و one cardالتي تسمحان بإجراء عمليات الدفع بطريقة الكترونية .

- ✓ البطاقة الذهبية التي أطلقتها مؤسسة بريد الجزائر سنة 2016 .

ثالثا:بعض المواقع الإلكترونية الجزائرية

شهد قطاع التجارة الإلكترونية نموا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد إطلاق خدمتي الجيل الثالث والرابع في سنتي 2014 و2016 حيث تضاعف عدد المواقع الإلكترونية في الجزائر وهذا ما يثبت أن الجزائر تخطو خطوات إيجابية نحو إقامة تجارة إلكترونية وسنوضح أبرز هذه المواقع في يلي:

[1] بوخالفة ابراهيم ،**أهمية تطوير البنية التنظيمية و المؤسساتية مواكبة متطلبات التجارة الإلكترونية** ،مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر أكاديمي شعبة علوم تجارية جامعة محمد البشير الإبراهيمي (برج بوعريريج)2021_2022 ص 20.

[2] كواشي حنان ،قدي عبد المجيد،مرجع سابق الذكر ،ص 564.

الجدول رقم(1_2) : المواقع الإلكترونية في الجزائر

الموقع الإلكتروني	سنة الإنشاء	مجال التسوق
واد كنيس	2006	بيع وشراء مختلف المنتجات من السيارات الى أبسط منتج
موقع قيديني	2009	مستلزمات التجميل وعتاد الاعلام الآلي و الأجهزة الكهرومنزلية
نشري في النت	2010	500 منتج من مواد التجميل ومعدات الطبخ الكتب ،العاب..
اشريلي	2012	بيع المنتجات الغذائية ومواد التنظيف ومستلزمات التجميل
جوميا الجزائر	2016	مواد التجميل والتنظيف الهواتف أجهزة الإعلام الآلي توصيل الوجبات وخدمة الحجز في الفنادق
تطبيق Resto365	2017	طلب سيارة الأجرة بسائق في العاصمة ،خدمة 24/24ساعة.
تطبيق بريدي موب	2018	تحويل الأموال بدون بطاقة ذهبية ودون عناء التنقل الى البريد،السحب والتحويل يكون عن طريق الكود فقط (الرقم السري)

المصدر: حمري نجود، حمري نوال، **واقع التجارة الإكترونية في الجزائر وفق مقتضيات القانون 18.05(قانون التجارة الإلكترونية)**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية،المجلد 04 العدد01،2021،جامعة آكلي محند أولحاج (البويرة) الجزائر ،ص16،17.

وهناك العديد من المواقع الإلكترونية التي ظهرت في الآونة الأخيرة وتتنوع مجالاتها بشكل مستمر مع تطور تقنيات الأنترنت وانتشارها في الجزائر منها: موقع دار الشهاب، وصلني، ديزاد بوم، ايدووم ماركت،Foor shop وغيرها.

المبحث الثالث: الإطار التشريعي للتجارة الإلكترونية وطرق فرض الضرائب عليها

مع ازدياد أهمية التجارة الإلكترونية بشكل كبير وملحوظ في الجزائر برزت الحاجة إلى إطار قانوني ينظم ويسهل ممارسة التجارة الإلكترونية مع التركيز على الضرائب المفروضة على هذا النوع من المعاملات.

المطلب الأول : الإطار التشريعي للتجارة الإلكترونية في الجزائر

إن النمو السريع للتجارة الإلكترونية لا يترك مجالا للجزائر للمماطلة لتطبيق هذه التجارة ولا يمكن اعتمادها إلا بإضفاء نوع من الثقة والأمان عليها وذلك بتأطيرها قانونيا وتنظيم معاملاتها. فأقر المشرع الجزائري قانون 18_05 لتنظيم هذا النوع من التجارة الذي قد سبقته بعض المحاولات التشريعية.

أولا: قوانين وتشريعات ذات صلة:

الجدول رقم(1_3):قوانين ومراسيم ذات صلة بالتجارة الإلكترونية.

المراسيـم	المحتوى
المرسوم التنفيذي رقم 98_257 المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 2000_30	يحصر كل جوانب متعلقة بخدمات الأنترنت،بحيث يعتبر أول نص تشريعي يضبط شروط و كيفيات إقامة خدمات انترنت واستغلالها.
الأمر رقم 03_11	المتعلق بالنقد والقرض أول قانون تضمن التعامل الإلكتروني الحديث في القطاع المصرفي.
القانون رقم 05_02	جاء لتطوير النظام المصرفي من خلال انتقال من وسائل الدفع التقليدية إلى الإلكترونية.
القانون رقم 05_10	اعتراف بالكتابة الإلكترونية مانحاً إياها قوة الإثبات الممنوحة للكتابة الورقية،و اعتبارها دليل إثبات وفق ما جاء في المادتين 323 و 323 مكرر 1.[1]
القانون رقم 07_11	متضمن النظام المحاسبي المالي نصت المادة 24 منه أنه بإمكان مسك محاسبة عن طريق أنظمة الإعلام الآلي.[2]
القانون رقم 09_04	يضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتضمنة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال.
القانون رقم 15_04	يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع و التصديق الإلكتروني.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المراسيم و القوانين المذكورة أعلاه

[1] يامة ابراهيم، **التنظيم القانوني للتجارة الإلكترونية في الجزائر دراسة على ضوء 18_05** ،مجلة القانون والعلوم السياسية،المجلد 05، العدد 02، ص06

[2] براني أحمد،الإطار **القانوني لمسك الدفاتر التجارية بواسطة أنظمة الإعلام الآلي**، في التشريع الجزائري ،مجلة الأفاق العلمية،مجلد 03،العدد2021،03.

بعد تعدد محاولات المشرع الجزائري لتنظيم الوسائل المرتبطة بالتجارة الإلكترونية في شكل عدة محاولات قانونية دلالة على قبول هذا النوع من التعاملات إلا أنها اعتبرت محاولات جزئية،[1] إلا أنه وفي السنوات الأخيرة سن القانون رقم 18_05 محاولة من المشرع الجزائري لتعرض مختلف الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية.

ثانيا: قانون التجارة الالكترونية 18_05

وقد تضمن مشروع قانون التجارة الإلكترونية 4 أبواب مكونة من (50) مادة وجاء في هذه الأبواب مجموعة من التنظيمات القانونية لتنظيم معاملات التجارة الإلكترونية.

1. مضمون القانون 18_05

- تضمن الباب الأول الأحكام العامة في ستة مواد بحيث وضحت المادة(02) منه مجال تطبيق القانون وتضمنت المادة (03) المعاملات الممنوعة عن طريق الاتصالات الإلكترونية، كما وضحت المادة(06) مصطلحات أساسية في قانون التجارة الإلكترونية.
- وخصص الباب الثاني ممارسات التجارة الإلكترونية في 7 فصول؛

الفصل الأول تناول المعاملات العابرة للحدود،ووضح الفضل الثاني شروط ممارسة التجارة الإلكترونية في المادتين(08)و(09)،كما تطرق الفصل الثالث إلى المتطلبات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية عن طريق الاتصال الإلكتروني من خلال المادتين (16)و(17).

ووضح الفصل الرابع التزامات المستهلك الإلكتروني،وحدد الفصل الخامس واجبات المورد الإلكتروني،وتناول الفصل السادس الدفع في المعاملات الإلكترونية،وجاء في الفصل الأخير من هذا الباب الإشهار الإلكتروني.

- خصص الباب الثالث للجرائم والعقوبات في فصلين الأول لمراقبة الموردين الإلكترونيين ومعاينة المخالفات والثاني للجرائم والعقوبات.
- أما الباب الأخير خصص للأحكام الانتقالية والختامية بمادتين.[2]

2. شروط ممارسة التجارة الإلكترونية:

التسجيل في السجل التجاري وتحديد موقع على شبكة الأنترنت يعدان شرطان أساسيان أما بالنسبة للدفع لممارسة التجارة الإلكترونية حيث نصت المادة (08) من القانون سالف الذكر أنه يخضع نشاط التجارة الإلكترونية للتسجيل في السجل التجاري أو سجل الصناعات التقليدية والحرفية حسب الحالة،ولنشر في موقع إلكتروني أو صفحة إلكترونية على الأنترنت،مستضاف في الجزائر بامتداد (dz.com).

---

[1] قاسمي زين الدين،علون عمر ،**معيقات حماية التجارة الإلكترونية في الجزائر وسبل تخطيها**،مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر،كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية وعلوم التسيير جامعة محمد البشير الإبراهيمي،برج بوعريريج،2020_2021، ص 46.

[2] قانون رقم 18-05 قانون رقم 18-05 مؤرخ في 24 شعبان عام 1439 الموافق 10 مايو سنة 2018،يتعلق بالتجارة الإلكترونية.

كما يجب أن يتوفر الموقع الإلكتروني للمورد على وسائل تسمح بالتأكد من صحته،وأضافت المادة (09) أنه لا يمكن ممارسة نشاط التجارة الإلكترونية إلا بعد إيداع اسم النطاق لدى مصالح المركز الوطني لسجل التجاري.

كما أنه يجب إنشاء بطاقة وطنية للموردين الإلكترونيين المسجلين في السجل التجاري في المركز الوطني للسجل التجاري الذي يحدد المعلومات التي يجب أن ترافق العرض التجاري الإلكتروني[1]،كما تخضع كل المعاملات التي تتم عن طريق الاتصالات الإلكترونية إلى الحقوق والرسوم التي ينص عليها التشريع والتنظيم المعمول بهما. المادة (03).

3. إلتزامات المستهلك و واجبات المورد الإلكترونيين:

تحدد المادة (12) من القانون المراحل التي تمر بها طلبية المنتج أو الخدمة،ومع تأكيد الطلبية كآخر مرحلة يتكون عقد إلكتروني والذي وضحت ما يجب أن يضمنه هذا الأخير من خلال المادة (13)،فيلتزم المورد الإلكتروني بإرسال نسخة إلكترونية من العقد إلى المستهلك. المادة(19).

كما أنه يترتب عن كل بيع لمنتج أو تأدية خدمة إعداد فاتورة من قبل المورد الإلكتروني وتسلم إلى المستهلك الإلكتروني المادة (20) ،كما يجب على المستهلك الإلكتروني دفع ثمن وتوقيع وصل الاستلام،وعند الاستلام الفعلي للمنتج أو تأدية الخدمة أن يستلم نسخة من وصل الاستلام.

كما يلتزم المورد الإلكتروني بحفظ سجلات المعاملات المنجزة وتواريخها وإرسالها إلكترونيا إلى المركز الوطني للسجل التجاري.المادة (25)

أما بالنسبة للدفع في المعاملات الإلكترونية يتم من خلال منصات الدفع الإلكتروني المنشأة والتابعة لبنك الجزائر وبريد الجزائر سواء كانت معاملة داخلية أو خارجية. المادة (27)

كما عرف الإشهار الإلكتروني أنه كل إعلان يهدف بصفة مباشرة أو غير مباشرة إلى بيع السلع والخدمات عن طريق الاتصال الإلكتروني (المادة 6 الفقرة 6) دون المساس بالأحكام التشريعية والتنظيمية المعمولة بها وفي هذا مجال،كل إشهار أو ترويج أو رسالة ذات طبيعة أو هدف تجاري يتم عن طريق الاتصال الإلكتروني يجب أن يلبي مقتضيات المذكورة في المادة (30) من القانون.

إضافة إلى هذا القانون سن المشرع الجزائري قوانين أخرى لها علاقة بتنظيم المعاملات الإلكترونية نذكر أهمها:[2]

- ✓ المادة (17) من قانون المالية 2018 التي منعت التعامل بالعملة الافتراضية.
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 19_89 يوضح كيفيات حفظ سجلات معاملات التجارة الإلكترونية وإرسالها للمركز الوطني للسجل التجاري.

[1] قاسمي زين الدين،علون عمر،مرجع سابق الذكر،ص 50.

[2] علالو شهرزاد،**التجارة الإلكترونية ومتطلبات حمايتها**،مجلة دفاتر اقتصادية ،المجلد 13،العدد02 ،2022، ص413.

- ✓ النظام الصادر عن البنك المركزي المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات التجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة الذي أعفى من إجراءات التوطين المصرفي،صادرات الخدمات الرقمية عبر الأنترنت،وخدمات المؤسسات الناشئة،وكذا الصادرات الخدمات الخاصة بالمهنيين الغير تجاريين.

المطلب الثاني :الضرائب على التجارة الإلكترونية بين الإخضاع والإعفاء

أثار وجود التجارة الإلكترونية إشكالية أساسية للأنظمة الضريبية حيث لم يستقر الرأي بعد حول إخضاعها للضريبة أو إبقائها خارج دائرتها،وقد أفرز هذا النقاش اتجاهين ،بين مؤيد ومعارض وعليه سنستعرض الأسباب التي اعتمدها كل فريق:

الفريق الأول :استبعاد التجارة الإلكترونية من نطاق الضرائب:

أصحاب هذا الموقف دعموا رأيهم بمجموعة من الحجج حيث ركزت على إمكانية إعاقة الضريبة لهذا نوع من التجارة ،صعوبة تطبيقها عمليا وتسببها في إحداث بعض المشاكل الضريبية.

1. إن فرض الضريبة على التجارة الإلكترونية يعيق نموها وتطورها خاصة في مراحلها الأولى وهناك من قال أنه لا يعد رفضا لمبدأ فرض الضريبة و إنما دعوة لتأجيل فرضها.
2. صعوبة تطبيقها عمليا ويرجع ذلك:

- ✓ صعوبة تطبيق القواعد التقليدية للضريبة على التجارة الإلكترونية خاصة فيما يخص مبدأ الإقليمية ومبدأ المؤسسة المستقلة.
- ✓ صعوبة مراجعة ومراقبة المعاملات التجارة الإلكترونية لانتهاكها حريات الأفراد بالإضافة الى الصعوبات التقنية و الوسائل الواجب توفرها لدى الادارة الضريبية للقيام بالرقابة .
- ✓ إمكانية الوقوع في فخ الازدواج الضريبي .
- ✓ الضعف والقصور الحاصل في التشريعات الضريبة ،بالإضافة إلى عدم الاستقرار الذي يطبع الضرائب على التجارة الإلكترونية نتيجة حداثتها وعدم تمكن مستخدمي الإدارة الضريبة من التعامل بكفاءة مع تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

3. تشجيع النمو الاقتصادي وبما أن التجارة الإلكترونية لها آثار اقتصادية على الدول لاسيما في مجال النمو والحد من الركود والتضخم وزيادة الإنتاجية والحد من البطالة.
4. التكاليف العالية المرافقة لفرض الضريبة من حساب وتتبع وتحصيل و التدقيق عليها بجانب الصعوبات القانونية و الفنية.[1]

الفريق الثاني:إخضاع التجارة الالكترونية للضريبة

يطالب أنصار هذا الفريق بإخضاع التجارة الإلكترونية للضرائب وذلك للأسباب التالية :

[1] مناد بولنوار إلياس زكرياء ،سايح حمزة، صلعة سمية، **الضريبة على التجارة الإلكترونية بين الفرض والاعفاء**، مجلة اقتصاد المال والأعمال،المجلد 04 ،العدد02،السنة الشهر 06 ، 2020 ص 304/303.

1. إن فرض الضرائب على التجارة التقليدية ،وإعفاء التجارة الإلكترونية يخل بمبدأ العدالة الذي يعتبر أحد أهم المبادئ التي تقوم عليها الضريبة .
2. الصعوبات والتحديات التي تواجه عملية فرض الضرائب ستتيح للجهاز الضريبي فرصة لاكتساب خبرات ومهارات لتطبيقها في المستقبل.[1]
3. ان عدم فرض الضرائب يؤدي الى حرمان الدولة الأم من حصيلة ضريبة هائلة وذلك بسبب اتخاذ المؤسسات قرار نقل أعمالها و مواقعها إلى دول اخرى تفرض قيود ضريبة أقل صرامة، وهذا سيؤدي الى خسائر و فقدان عائدات ضريبية كبيرة.[2]

الفريق ثالث :يتجه إلى ضرورة تفرقة بين نوعين من السلع والخدمات وهو كما يلي :

1. الصفقات التي يتم فيها الاتفاق بين طرفين إلكترونيا و لكنها تسلم بالطرق التقليدية ويتجه أصحاب هذا الرأي إلى إخضاعها للمعاملة الضريبية العادية حسب القواعد العامة المطبقة في هذا الشأن.
2. عقد الصفقة وإتمامها إلكترونيا كما في حالة خدمات المعلومات والبرامج،ويتجه أنصار هذا الرأي إلى عدم خضوعها للضريبة وذلك للأسباب التالية:
   - ✓ تشجيع حركة نمو التجارة الإلكترونية و عدم تقييدها؛
   - ✓ منع الازدواج الضريبي؛
   - ✓ صعوبة حصر هذه العمليات وفحصها.

تتضارب الآراء حول فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية ولكنها تستند الى حجج واقعية ومنطقية ،وما يجب معرفته أن المعاملة الضريبة للتجارة الإلكترونية تتطلب وضع شروط وأسس وإقرارات تتلائم مع هذا النوع من المعاملات الرقمية لإخضاعها للضريبة [3].

---

[1] قشام اسماعيل،**ضرائب على التجارة الإلكترونية بين الإعفاء والإخضاع** كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية وعلوم التسيير (الجلفة) ص 147،148.

[2] يوسف حاج سعيد، رابحي بوعبد الله، **دراسة تحليلة للأحكام الجبائية المفروضة على التجارة الإلكترونية في الجزائر** ،مجلة إضافات اقتصادية ،المجلد 06،العدد 01_2022 ص 299.

[3] دادن عبد الوهاب **الجباية الافتراضية و التجارة الإلكترونية النقاشات و المشاكل و التحديات** مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير العدد 03 ، 2004 ، ص 159

المطلب الثالث: كيفية فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية في الجزائر

مع الرواج الكبير لمعاملات التجارة الإلكترونية على المستوى العالمي وفي الجزائر خصوصا وما يترتب عنها من عوائد مالية مهمة، فإن الدولة من مصلحتها إخضاعها للضرائب حتى تستفيد من حصيلتها الضريبية.[1]

كما سنتطرق أولا إلى بعض أمثلة من دول العالم وكيفية إخضاع هذا النوع من المعاملات للضرائب:

أولاً : الضرائب على التجارة الإلكترونية لبعض من دول العالم :

تفرض معظم دول العالم ضرائب على التجارة الإلكترونية لأنها تعتبر صناعة سريعة النمو وفرض الضرائب عليها مسألة معقدة،وقد اتخذت بعض الدول مبادرات لمواجهة التحديات التي تفرضها التجارة الإلكترونية،على النحو التالي:

1. **جنوب إفريقيا** :تخضع التجارة الإلكترونية في جنوب إفريقيا لضريبة القيمة المضافة بنسبة 15%[2]،وتطبق على معظم المنتجات والخدمات المباعة عبر الأنترنت ،مع إعفاء بعض السلع والخدمات مثل الغذاء والدواء،الخدمات التعليمية والصحية ،الصادرات.
2. **إيطاليا** : فرضت ضريبة خاصة على المعاملات الرقمية بسعر 22%.[3]
3. **الهند**:اعتمدت في فرض الضريبة على المعاملات الرقمية على معيار الوجود الاقتصادي economic presence tests ؛
4. **سلوفاكيا**:أضافت في عام 2018 نصا إلى قانون الضرائب على الدخل يقرر فرض الضريبة على مقدم الخدمات على المنصات الرقمية providers of services on digital platforms؛
5. **أستراليا** :تفرض ضريبة على السلع والخدمات بنسبة 10% على السلع منخفضة القيمة التي تؤديها شركات التجارة الإلكترونية غير المقيمة إلى عملائها في أستراليا وتشمل هذه الضريبة المنتجات مثل تنزيل الأفلام والتطبيقات والألعاب والكتب الإلكترونية والخدمات الرقمية كالخدمات الهندسية والقانونية.[4]
6. **كندا**: يتشكل النظام الضريبي الكندي من عدة أصناف من الضرائب كالضرائب على الدخل وعلى المبيعات،الضرائب على الملكية والضريبة على الشركات. كما يدفع الأشخاص والمؤسسات ضرائب فدرالية وأخرى إقليمية تدفع للمقاطعات. حيث تمثل ضريبة الدخل في كندا الجزء الأكبر من إيرادات الحكومة الفدرالية [1]،وتتراوح معدلات الضريبة بين 5%و 15%.

---

[1] إدريس بوبكر،عبد العلي زهار،**حماية التجارة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والمأول**،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير جامعة محمد البشير الإبراهيمي،برج بوعريريج ، 2020_2021ص49

[2] https://www.sars.gov.za/tax-rates/other-taxes/ Date d'accès: 24/03/2024 22:14

[3] دليل ضريبة القيمة المضافة في إيطاليا | الضرائب الدولية | كريستون العالمية(kreston.com) 2024/03/24 23:52.

[4] بوخدوني لقمان،كماش حسين،**مبادرات دولية حول اشكالية حماية التجارة الإلكترونية**،مجلة الاقتصاد الجديد،المجلد 14،العدد02، 2023، ص 29.

7. **الولايات المتحدة الأمريكية:**تعتبر من أكبر الدول في تحصيل الضريبة ،وتعد صاحبة النظام الضريبي بمفهوم من الأقوى في العالم ،لكن تخسر حوالي 134 مليار دولار لأنها لا تفرض ضريبة على التجارة الإلكترونية بسبب سن الكونغرس الأمريكي لقانون الإعفاء الضريبي لشبكة الأنترنت سنة 1998؛
8. **فرنسا:**إن المشرع الفرنسي فرض الضريبة على التجارة الإلكترونية مثله مثل الدول الإتحاد الأوروبي التي تنادي بفرض الضريبة لذلك نجدها قد فرضت ضريبة بنسبة 3% على كل إيرادات عمالقة الأنترنت؛
9. **المملكة المتحدة** :في عام 2018 اقترحت فرض ضريبة شركات على بعض الشركات الرقمية وتقدر النسبة بـ 2%على الأرباح.[2]

ثانياً : الضريبة على التجارة الإلكترونية لدى دول العربية:

أما على المستوى العربي فتختلف نسب من دولة إلى أخرى:

1. **المملكة السعودية** :تفرض هيئة الزكاة والضريبة والجمارك على المتاجر الإلكترونية التي تزيد مبيعاتها عن 375ألف ريال بنسبة 15% [3].
2. **الأردن:**تخضع التجارة الإلكترونية في الأردن لضريبة المبيعات بنسبة 16%،وتفرض هذه الضريبة على جميع السلع والخدمات المباعة عبر الأنترنت سواء كانت مادية أو رقمية. كما أنها تقدم مجموعة من الخدمات الإلكترونية لدافعي الضرائب في إطار رقمنة التحصيل الضريبي المتمثلة في تسجيل وتعديل بيانات المكلفين وتقديم الإقرارات الضريبية والدفع وهذا كله يتم إلكترونياً [4]
3. **مصر:** تخضع التجارة الإلكترونية في مصر لنوعين رئيسيين من الضرائب:

- ضريبة القيمة المضافة **VAT:**وهي ضريبة غير مباشرة تفرض على جميع السلع والخدمات ،باستثناء بعض السلع والخدمات المعفاة بمعدل 10% ،ويشترط التسجيل في ضريبة القيمة المضافة للمتاجر الإلكترونية وفقا لشروط التي حددها القانون رقم 67 لسنة 2016 إذا كانت تبلغ قيمة المبيعات السنوية 500 ألف جنيه مصري أو أكثر.

---

[1] أيت أحمد لعمارة محمد ،وآخرون، **آليات الإخضاع الضريبي لأنشطة التجارة الالكترونية ونتائج تطبيق الأنظمة المنفردة – عرض تجارب دولية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 19،العدد 31 ،2023 ص 308.

[2] أحلام بودودو،ليلى لصفر ،**إشكالي فرض الضريبة على التجارة الإلكترونية**،مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية2022،2021 ص37.

[3] https://zatca.gov.sa/ar/RulesRegulations/VAT/Pages/About_Vat.aspx Date d'accès:16/04 /2024. 19:41

[4] أحلام بودودو، ليلى لصفر،مرجع سابق الذكر،ص38 .

- ضريبة الدخل :و هي ضريبة مباشرة تفرض على أرباح الشركات والأفراد من ممارسة الأنشطة التجارية أو الغير التجارية الصناعية أو الخدماتية وفقا لأحكام قانون ضريبة الدخل رقم 91 لسنة 2005 وتعديلاته.[1]

4. **الإمارات العربية المتحدة** : تفرض ضريبة على السلع والخدمات التي يتم توريدها في كل مرحلة بنسبة 5%.[2]

ثالثاً:الإخضاع الضريبي للتجارة الإلكترونية في الجزائر:

على الرغم من اعتماد المشرع الجزائري لمعاملات التجارة الإلكترونية بقانون 18_05 إلا أنه لم يتطرق من خلاله إلى الضرائب والقوانين الجبائية الخاصة بهذا النوع من المعاملات فهي تابعة للنظام الجزافي أو الحقيقي حسب رقم الأعمال مثلها مثل التجارة التقليدية ،فاكتفى بإخضاع الأشخاص الطبيعيين الذين ينشطون في إطار توزيع السلع والخدمات عبر المنصات الرقمية أو باللجوء إلى البيع المباشر على الشبكة للاقتطاع من المصدر محرر من الضريبة بمعدل 5% بعنوان الضريبة الجزافية الوحيدة [3]،حسب قانون المالية 2019 رقم 18_18 الصادر بالجريدة الرسمية رقم (79).

كما أخضع عمليات البيع المنجزة إلكترونيا لأول مرة في الجزائر للرسم على القيمة المضافة بمعدله المخفض 09% حسب المادتين (39) و(41) من قانون المالية لسنة 2020،رقم 19_41 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 81 واللتان عدلتا المادتين (02) و(23) من قانون الرسم على رقم الأعمال.[4]

[1] https://eg.andersen.com Date d'accès:08/03/2024 14:20

[2] https://tax.gov.ae/ar/taxes/Vat/vat.topics/registration.for.vat.aspx Date d'accès:08/03/2024 20:20

[3]صالح حميداتو،**التجارة الإلكترونية في الجزائر وإشكالية فرض الضريبة** ،النمو والتنمية الاقتصادية للدول العربية ،_جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي الجزائر،مجلة المنهل الاقتصادي ،المجلد 05، العدد02، 2022 ص 112.

[4]العمري الهاشمي،صالح بزة،**التجارة الإلكترونية في الجزائر وواقعها وتحدياتها الضريبية**،مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد08 العدد02 ،2021،ص 386.

الخلاصة:

حاولت الجزائر مواكبة التطورات الاقتصادية فباشرت بإصلاحات جذرية لنظامها الضريبي منذ مطلع القرن الحالي ترمي لإرساء نظام مرن وفعال قائم على ضرائب بسيطة وموحدة وكذا تحديث إدارتها الضريبية باستحداث هياكل جديدة وتبني أسلوب التسيير الإلكتروني.

ومع توسع تطبيق التكنولوجيا الحديثة وظهور التجارة الإلكترونية والتي تختلف عن التجارة التقليدية بما تتميز به من خصائص أبرزها الاقتصاد في الوقت والتكاليف وظهور ما يسمى بالمنتجات الرقمية،كما أن هذا النوع من المعاملات يعتبر حديث النشأة في الجزائر،و قيام التجارة الإلكترونية يتطلب توفر بنية تحتية تكنولوجية وأنظمة وتشريعات مناسبة.فمن ناحية التشريعات أقر المشرع الجزائري قانون منظم لعمليات التجارة الإلكترونية،كما شهد قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال في السنوات الأخيرة تقدما ملحوظا والذي يمثل البنية التحتية للتجارة الإلكترونية.مع تزايد معاملات التجارة الإلكترونية وتحقيقا لمبدأ العدالة وجب جباية هذه التعاملات.

و في الأخير يمكن القول أن على الرغم من توفر الإطار القانوني وبعض الوسائل التقنية للتجارة الالكترونية في الجزائر إلا أنها واجهة ولا تزال تواجه صعوبات ونقائص كما أن النظام الضريبي وضع ليتحكم في التجارة التقليدية وخاصة في بلد نامي كالجزائر والذي يصعب عليه أحيانا حتى إخضاع المعاملات التقليدية للضرائب.

الفصل الثاني:

إشكالية فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية في الجزائر

تمهيد :

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول إلى الإصلاحات الجبائية التي قامت بها السلطات الجزائرية وشرح مفاهيم التجارة الإلكترونية وذكر أهم خصائصها وأشكالها والتطرق إلى أهم قانون 18_05 الذي يؤطر هذا النوع من المعاملات التجارية سعيا من الدولة لمواكبة آخر التطورات .

ومع ذلك لا تزال الإدارة الجبائية تواجه العديد المشاكل والتحديات في فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية التي تفقد الدولة عائدات ضريبية هامة ،لذا سنقوم بتسليط الضوء على واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر وذكر أهم مؤشراتها بالإضافة إلى أننا سنناقش التحديات التي تواجه النظام الضريبي.

و بالتالي سينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

- **المبحث الأول** :واقع التجارة الإلكترونية والضرائب في الجزائر.
- **المبحث الثاني**:إشكالية فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية "مركز الضرائب تيارت" .
- **المبحث الثالث**:الحلول المقترحة لحل مشكلة فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية.

المبحث الأول :واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر

لا يمكن التحدث عن التجارة الإلكترونية إلا بعد ذكر مستوى تطور نسيج شبكات المعلومات والاتصالات في الجزائر إذ يعتبر أمر في غاية الأهمية لفهم كيفية فرض الضرائب على هذا النوع من المعاملات في البلاد،وتلعب هذه الشبكات دوراً رئيسيا في تسهيل وتمكين التجارة الإلكترونية من الانتشار،مما تخلق تحديات فريدة من نوعها لفرض الضرائب على هذا التجارة الإلكترونية.

المطلب الأول : وضعية التجارة الإلكترونية في الجزائر

تستثمر الجزائر في الرقمنة لتنويع اقتصادها لكن التجارة الإلكترونية لا تزال في بدايتها. على الرغم من ذلك تُبدي الشركات اهتماماً بها وقد دفعت جائحة Covid_19 الجزائريين إلى تجربة التسوق عبر الإنترنت بسبب ظروف الإغلاق.

أما بخصوص حجم التجارة الإلكترونية في الجزائر لا توجد أرقام وإحصائيات دقيقة،لكن مؤشراتها و ملامحها تظهر جليا في مختلف جوانب هذا النوع من التجارة.[1]

1. وضعية شبكات المعلومات والاتصالات:

وفقا لمؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحرزت الجزائر في السنة الفارطة تقدما بـ 14 مرتبة وفقا لآخر تقرير صادر عن الإتحاد الدولي للاتصالات حيث حلت في المرتبة 88 بعدما كانت تحتل سابقا المرتبة 102 بمعدل قدر بـ 77,8 نقطة متجاوزة بذلك المعدل الإفريقي 47,4 ومعدل البلدان العربية 74,5،وكذا معدل البلدان متوسطة الدخل بـ62 نقطة.[2] ويرجع ذلك إلى تركيز الجزائر على استراتيجية بناء مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي والتي بدأت في تحقيق نتائج ملموسة.

وتجدر الإشارة بأن مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمثل أهم مؤشر لقياس وتقييم مستوى تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دول العالم.

1.1. استخدام الأنترنت:

شهدت الجزائر ارتفاع ملحوظ في معدلات انتشار الأنترنت في السنوات الأخيرة، حيث بلغت نسبة انتشار الأنترنت في الجزائر 72.9 % في الثلاثي الأول من سنة 2024، أي بلغ عدد مستخدمي الأنترنت 33.49 مليون مستخدم مع بداية العام ،بذلك تسجل زيادة معتبرة مقارنة بالسنة الماضية حيث كانت نسبة انتشار الانترنت 70،9% ،و ذلك وفقا لتقرير Digital 2024 للمكتب العالمي Data reportaالمتخصص في الإحصائيات الخاصة بالأنترنت الثابت والنقال في جميع أنحاء العالم.

---

[1] شيتر علال، **الوضعية الحالية لمؤشرات التجارة الإلكترونية في الجزائر**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادي،المجلد 13،العدد 01 ، 2024.ص 292، 293.

[2] الجزائر تتقدم بـ 14 مرتبة في آخر تقرير صادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات – وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية (mpt.gov.dz) تاريخ الاطلاع 2024/05/01 19:30.

وهذا الجدول يوضح تطور عدد مستخدمي الأنترنت في الجزائر.

الجدول رقم(2_1) :تطور عدد مستخدمي الأنترنت في الجزائر

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	بداية سنة 2024
عدد مستخدمي الأنترنت	18 مليون	21 مليون	24.48 مليون	22.71 مليون	26.35 مليون	27.28 مليون	32.09 مليون	33.49 مليون
نسبةعدد مستخدمي الأنترنت	%44	%55	%58	%52	59.6%	%60.6	%70.9	%72.9
%نسبة الزيادة	%64	%17	%17	%12	%16.1	%7.3	%1,8	

Source: https://datareportal.com/digital-in-algeria

بالرغم من هذا التطور في عدد المستخدمين إلا أنه توجد فجوة في انتشار الأنترنت بين المناطق الحضرية والريفية حيث يتمتع سكان المناطق الحضرية بإمكانية وصول أفضل بكثير من سكان الريف إلى الأنترنت .

1.2. الشبكات الهاتفية الثابتة والنقالة:

إن من أهم الدلائل على زيادة توجه أي مجتمع نحو التجارة الالكترونية هو توفر شبكات الاتصالات الهاتفية الثابتة و النقالة التي يتم من خلالها النفاذ الى الأنترنت و ممارسة التجارة الالكترونية[1]:

_ **الهاتف الثابت** : تسجيل أكثر من 6.43 مليون مشترك في الثلاثي الأول من 2024 بالمقابل 6.32 مليون مشترك في عام 2023 أي بزيادة تقدر بـ1.83%.

_ **الهاتف النقال** :بلغ عدد المشتركين في الهاتف النقال أزيد من 51 مليون مشترك في سنة 2023،حيث سجلت زيادة قدرها 5.11 % مقارنة بالسنة الماضية 2022،التي بلغ فيها عدد المشتركين 49.01 مليون مشترك وذلك وفقا لما أصدرته سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية.[2]

ومن أكثر أنواع التجارة الإلكترونية التي عرفت رواجاً واسعا في الجزائر هي البيع عبر مواقع التواصل الاجتماعي خاصة منصة Facebook ومتجرها Market Place ومنصة Instagram ،والعديد من المواقع الأخرى،[3] ويوجد في الجزائر 24.85 مليون مستخدم نشط لوسائل التواصل الاجتماعي بنسبة 54.1%.[4]

---

[1] بودربالة سامية، **واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في القانون الخاص،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة أكلي محند أولحاج (البويرة)2015_2016.ص55.

[2] https://www.mpt.gov.dz Date d'accès : 04 /05/2024 16:05 أرقام ومؤشرات

[3] ياقة عبد الغاني ، ياقة عبد المالك ،**آليات فرض وتحصيل الضريبة على المعاملات التجارية الإلكترونية كعرض تجارب مع الإشارة لحالة في الجزائر**،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الاكاديمي ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة أحمد دراية ،(أدرار) 2022_2023 ص 53.

[4] https://datareportal.com/reports/digital-2024-algeria Date d'accès:05/05/2024. 21 :37 .

2. الدفع الإلكتروني:

يرخص القانون الجزائري عمليات الدفع في معاملات التجارة الإكترونية إما عن بعد أو عند تسليم المنتج وعندما يكون الدفع إلكترونيا فيتم من خلال منصات مخصصة لهذا الغرض منشأة ومستغلة من طرف البنوك المعتمدة من قبل بنك الجزائر وبريد الجزائر، فتوفر شركة SATIM التي تعمل في مجال النقد الآلي والمعاملات المالية الإلكترونية بين البنوك خدمة الدفع عبر الأنترنت بالنسبة للتجارة الإلكترونية فيعمل على منصتها أزيد من 274 موقعا تجاريا على الويب، فهي طريقة آمنة لإجراء المدفوعات واستلامها بأمان عن طريق بطاقة CIB على الانترنت،فتسمح لعملائها بقيام بمعاملاتهم دون تعقيدات و بأمان.[1]

1.2. نشاطات الدفع على الأنترنت:

حسب موقع تجمع النقد الآلي حاليا يوجد 510 تاجر ويب منخرط في نظام الدفع الإلكتروني البنكي منذ انطلاق الدفع الإلكتروني نتج حوالي 77.356.540 معاملة موزعة وفقا للجدول التالي:[2]

الجدول رقم(2_2):الدفع عبر الأنترنت

السنة	هاتف / اتصالات	نقل	تأمين	مصدر فاتورات	خدمة ادارية	خدمات	بيع السلع	رياضة وترفيه	العدد الاجمالي للمعاملات	المبلغ الاجمالي
2016	6 536	388	51	391	0	0	0	0	7 366	15 009 842,02 دج
2017	87 286	5 677	2 467	12 414	0	0	0	0	107 844	267 993 423,40 دج
2018	138 495	871	6 439	29 722	1 455	0	0	0	176 982	332 592 583,28 دج
2019	141 552	6 292	8 342	38 806	2 432	5 056	0	0	202 480	503 870 361,61 دج
2020 (*)	4 210 284	11 350	4 845	85 676	68 395	213 175	235	0	4 593 960	5 423 727 074,80 دج
2021	6 993 135	72 164	8 372	120 841	155 640	457 726	13 468	0	7 821 346	11 176 475 535,68 د
2022	7 490 626	195 490	23 571	302 273	153 957	705 114	24 169	152 925	9 048 125	18 151 104 423,96 د
2023	8 400 869	371 317	36 996	640 485	4 086 659	1 055 672	51 154	708 212	15 351 354	32 196 672 024,03 د

المصدر: تجمع النقد الآلي(giemonetique.dz)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عمليات الدفع الإلكتروني والتي عرفت تطور عبر السنوات خاصة سنة 2020 والتي من خلالها شهدت معاملات الدفع الإلكتروني فيها قفزة نوعية من 202.480 معاملة خلال سنة 2019 إلى 4.593.960 عملية في سنة 2020،وذلك راجع إلى الأزمة الصحية التي شهدها العالم، كما شهد فيها نشاط بيع السلع أولى عمليات الدفع الإلكتروني بـ235 معاملة.

أما بالنسبة للسنة الحالية كانت عمليات الدفع الالكتروني كالآتي:[3]

[1] شركة النقد الآلي و المعاملات التلقائية بين البنوك(satim.dz) ،تاريخ الإطلاع: 2024/04/20 الساعة 20:34

[2] تجمع النقد الآلي(giemonetique.dz) ،تاريخ الإطلاع:2024/04/20 الساعة 21:00

[3] تجمع النقد الآلي(giemonetique.dz) ،مرجع سابق الذكر

الجدول رقم(2_3):الدفع عبر الأنترنت للثلاثي الأول من سنة 2024.

السنة 2024	هاتف / اتصالات	نقل	تأمين	مصدر فاتورات	خدمة ادارية	خدمات	بيع السلع	رياضة وترفيه	العدد الاجمالي للمعاملات	المبلغ الاجمالي
جانفي	813 293	47 466	8 472	63 462	1 252	67 500	6 365	61 278	1 069 088	3 007 423 813,89 دج
فيفري	649 587	45 421	1 690	84 186	1 164	89 888	5 702	33 802	911 440	2 731 025 550,91 دج
مارس	880 653	54 943	1 758	139 695	1 749	100 081	6 677	902 32	1 275 788	3 608 383 466,57 دج

المصدر: تجمع النقد الآلي(giemonetique.dz)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه عمليات الدفع الإلكتروني خلال ثلاث أشهر الأولى من السنة الحالية،بحيث شهدت انخفاض طفيف في شهر فيفري بـ 911.440 معاملة وسجل بشهر مارس أكبر عدد معاملات حيث بلغت 1.275.788 معاملة.

أما بالنسبة لطريقة الدفع عند الإستلام فهي واحدة من المزايا التي يبحث عنها الكثير من رواد التسوق الإلكتروني،كما نجد مواقع تسوق كثيرة توفر هذه الخاصية وتعتبر أكثر المواقع تفضيلا بالنسبة للمستهلك الإلكتروني الجزائري،فيوجد الكثير من المواقع الشهيرة في الجزائر التي تدعم الدفع عند الإستلام كموقع Jumia على سبيل المثال والذي يعد أحد أكبر مواقع التسوق الإلكتروني في الجزائر،وموقع souq.com ،موقع Namshi والكثير من المواقع غيرهم ناهيك عن الناشطين عبر منصات التواصل الإجتماعي، فتبقى هذه الطريقة المفضلة لدى الجزائريين باعتبارها آمنة و مضمونة.

3. نظرة عامة حول واقع سوق التجارة الإلكترونية في الجزائر:

بالرغم من وجود بطئ في تقدم مجال التجارة الإلكترونية في الجزائر ،إلا أنها في السنوات الأخيرة لجأت إلى التبادلات الإلكترونية مابين المنظمات والزبائن حيث يشهد قطاع التجارة الإلكترونية B2C في الجزائر نموًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة مدفوعًا بانتشار استخدام الإنترنت وازدياد ثقة المستهلكين في الشراء عبر الإنترنت. وتلعب المنصات الإلكترونية دورًا رئيسيًا في تسهيل عمليات البيع والشراء بين الشركات والزبائن مما يساهم في توسيع نطاق التبادل التجاري وتعزيز كفاءته.[1]

ويعتمد مؤشر B2C للتجارة الإلكترونية في الجزائر على ثلاثة مؤشرات فرعية رئيسية:

نسبة عدد مستخدمي الأنترنت الذي يشير على مدى انتشار ثقافة الأنترنت بين السكان ،و نسبة حاملي بطاقات الائتمان التي تشير إلى مدى سهولة و يسر عمليات الدفع الإلكتروني فكلما زاد عدد حاملي البطاقات زادت إمكانية إتمام عمليات الشراء عبر الأنترنت، وعدد خوادم الأنترنت وهو مؤشر يعكس مدى توفر بيئة إلكترونية آمنة وموثوقة لإجراء المعاملات التجارية ،مما يعزز ثقة المستهلكين في التسوق الإلكتروني.

[1] شيتر علال ،مرجع سبق ذكره ،ص 296 .

وحسب التقرير الصادر من طرف الأمم المتحدة حول التجارة الإلكترونية و الرقمنة فالجزائر تحقق تقدما ملحوظا فيما يخص التجارة الإلكترونية حيث جاءت في المرتبة 80 عالميا و الرابعة إفريقيا و العاشرة عربيا وفق أحدث تقرير لها يخص مؤشرات التجارة الإلكترونية 2020 بعدما كانت في المرتبة 109 عالمياً.[1]

المطلب الثاني :واقع الضرائب على التجارة الإلكترونية في الجزائر

يرى البعض أن فرض الضرائب على المعاملات الافتراضية التجارية يعد كبحا للنمو التكنولوجي و يرى البعض الأخر أن إعفائها له أثر سلبي على أحد أهم موارد الدولة،فموضوع فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية ينظر إليه من وجهتي نظر مختلفتين،أما بالنسبة للجزائر فتمثل تحديا كبيرا و كان توجه المشرع الجزائري واضحا من خلال فرض ضرائب و رسوم على نشاط التجارة الإلكترونية في الشكل التالي:[2]

الشكل رقم:(2_1) اقتطاع و دفع الضرائب والرسوم على التجارة الإلكترونية في الجزائر

المصدر:العمري هاشمي تكييف النظام الجبائي في ظل تبني التجارة الإلكترونية ،ص 208

[1] https://unctad.org/system/files/official-document/tn_unctad_ict4d17_en.pdf p.15 date d'accès :14/05/2024 23:24

[2] العمري هاشمي،**تكييف النظام الجبائي الجزائري في ظل تبني التجارة الإلكترونية دراسة حالة**،أطروحة دكتورة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتورة،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة محمد البشير الإبراهيمي (برج بوعريريج)، 2023،ص 208.

من خلال الشكل السابق يوضح أن الضرائب المفروضة على معاملات التجارة الإلكترونية نفس الضرائب التجارة التقليدية،حتى أنه من ناحية تحصيلها اتجه المشرع الجزائر إلى تحميل مسؤوليتها للمؤسسات و منتجي السلع و الخدمات عبر المنصات الرقمية ومما لاشك فيه أن الأنظمة الضريبية وضعت في سياق تقليدي لتحكم أنشطة التجارة التقليدية لكن التجارة الإلكترونية عبارة عن مجال حديث يستلزم التعامل معه بمرونة و بآليات عمل مختلفة[1]،هذا ما يؤدي إلى اختلال مبدأ من مبادئ الضرائب و هو العدالة،كون أننا أمام نشاط غير طبيعي فعلى خلاف التجارة التقليدية فيصعب إثبات المعاملات الإلكترونية بسبب عدم توفر مستندات و أدلة الإثبات الكافية حتى من أجل حصر الناشطين في هذا المجال،كما أن هناك سلع يتم تداولها عبر المنصات الرقمية ولا تمر بحواجز جمركية.

صحيح أنه جاء المشرع الجزائري ببعض النصوص القانونية المتعلقة بالضرائب على التجارة الإلكترونية لكنه لم يوضح لا كيفية و لا طريقة فرضها و لم يتعرض لنظام ضريبي يخص هذا النوع من المعاملات،فلم يقف على الجوانب القانونية وقفة شمولية أمام إفرازات عصر المعلومات،بحيث تم اعتماد تشريعات وحلول جزئية، فأغفل عن وضع ضوابط جبائية تتلائم مع تطور تقنيات المعلومات والاتصال لتطال الضريبة المعاملات الافتراضية،فقانون التجارة الإلكترونية يثير الكثير من التساؤلات حول المعاملات للصفقات الرقمية خاصة تلك التي تتم عبر مواقع التواصل الاجتماعي على اختلاف أشكالها حيث تبقى مشكلة التهرب الضريبي قائمة،فإن لم تفرض الحكومة ضرائب على التجارة الإلكترونية فإن المستهلكون سيخاطرون بتحويل مشترياتهم إلى الفضاء الإلكتروني وهو ما سيعمل على تقليص حصة الدولة من جباية الضرائب[2].

[1] معمري رحيمة،**أثر التجارة الإلكترونية على التحصيل الضريبي دراسة لعينة من المهنيين لمديرية الضرائب و الأكاديميين المختصين في المحاسبة لولاية بسكرة**،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة محمد خيضر(بسكرة)،2017_ 2018 ص 58.

[2] سويسي رمزي،خالد بشان،**جباية التجارة الإلكترونية في الجزائر الافاق و التحديات دراسة استقصائية**،مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر أكاديمي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير،جامعة البشير الابراهيمي(برج بوعريريج)2021 ص34.

المطلب الثالث:المقارنة بين أساليب السيطرة على كل من التجارة التقليدية والتجارة الإلكترونية.

في التجارة التقليدية تتمثل أول نقطة تحكم عند الجمارك منذ دخول السلعة أراضي البلد،حيث يتم وفقا لكمية السلعة و نوعها أخذ الرسوم الجمركية المقررة،وبعد استلام المؤسسة لسلعة يتم تسجيلها في دفاتر محاسبة خاصة و تحول إلى حسابها إلى أرباح وخسائر فتقوم المؤسسة بدفع ضريبة وفق لذلك في نهاية السنة (الضريبة على أرباح الشركات)،وفي المقابل تقوم بعرض سعر السلعة يتضمن الرسم على القيمة المضافة

والتي تدفعها للحكومة نيابة عن المشترين،وتختلف التجارة الإلكترونية في هذا السياق عن الأسلوب التقليدي في بعض الأوجه مما يجعل من الصعب فرض نفس نظام السيطرة عليها؛

وبالتالي سنحاول توضيح بعض أهم نقاط الاختلاف:

1. نقاط الدخول والخروج:

أي فرض الرقابة في حالة التصدير والاستيراد للسلع المادية على نقاط الدخول و الخروج من خلال الجمارك مما يضمن للدولة السيطرة علي المعاملات مع العالم الخارجي.

ولكن الامر يختلف بالنسبة للتجارة الالكترونية فيقتصر فرض هنا فرض الضريبة على السلع المادية،

أما المنتجات الرقمية كالبرمجيات ومقاطع الفيديو والكتب الإلكترونية و غيره ما يصعب السيطرة عليها كونها لا تمر بحواجز جمركية.

2. قيد المعاملات التجارية:

على الرغم من اختلاف شروط قيد المعاملات التجارية بالنسبة للمؤسسات الفردية والصغيرة بين الدول إلا أن جميعها تفرض على مؤسساتها إمساك دفاتر منظمة تسجل فيها الوقائع والمعاملات التجارية.

كما تحقق منظومة التجارة الإلكترونية سواء بالنسبة للمؤسسات الكبيرة أو الفردية والصغيرة إمكانية غير مسبوقة لإمساك دفاتر إلكترونية تسجل فيها كل المعاملات التجارية بصفة منظمة للغاية.

3. حق فحص دفاتر القيد:

كإحدى أدوات الضبط والتحقق تتيح النظم الضريبية للإدارة الضريبية حق فحص دفاتر المؤسسات المفروض عليها امساكها، فيحق للمراقب الجبائي فحص كافة المعاملات باستخدام الأوراق الأصلية للمنشأة.

أما بالنسبة للتجارة الإلكترونية فالأمر يختلف فلا يوجد وثائق أصلية وهو ما يتطلب وجود آليات جديدة للمراجع الضريبي تتناسب مع طبيعة المعاملات الافتراضية.

4. العقود التجارية:

يتم التعاقد من خلال تحرير عقود مكتوبة بالنسبة للتجارة التقليدية لتكون أصل عند اختلاف في تنفيذ العقد.[1]

[1] معمري رحيمة ،مرجع سابق الذكر ص 68_69

أما التجارة الإلكترونية يتم تحرير عقود إلكترونية باستخدام نظم التوقيع الإلكتروني مما يجعل السلطات التشريعية تواجه مشاكل تتعلق بإثبات نظرا لطبيعة هذه العقود،مما يتطلب إعادة النظر في وسائل الإثبات والتحقق.

المبحث الثاني: مشاكل فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية في الجزائر

إن الإدارة الضريبية في الجزائر تواجه العديد من المشاكل والتحديات التي تعيقها في فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية وتهدف هذه الدراسة إلى استكشاف هذه المشاكل والتحديات من خلال تحليل نتائج المقابلة التي أجريت مع موظفي الإدارة الضريبية في مركز مديرية الضرائب لولاية تيارت.

المطلب الأول:إجراء مقابلة مع موظفي الإدارة الضريبية

أولا:مقابلة مع الموظف الأول

تم إجراء مقابلة مع السيد مرواح خالد وثائقي أمين المحفوظات لمصلحة حفظ الملفات الجبائية في يوم 20 أفريل 2024 على الساعة 09:00 صباحاً،ولقد وجهنا له عدة أسئلة حول الضرائب على التجارة الإلكترونية وكانت الأسئلة كالتالي:

سؤال:كم عدد الملفات الجبائية الخاصة بالتجار الإلكترونيين المتواجدة بالمركز؟

جواب:لحد الساعة لا يوجد ملفات خاصة بالتجار الإلكترونيين.

سؤال:ما هي التزامات الامتثال الضريبي الرئيسية للتجارة الإلكترونية؟

جواب: التسجيل في السجل التجاري وتحديد موقع على شبكة الأنترنت يعدان شرطان أساسيان،ولنشر في موقع إلكتروني أو صفحة إلكترونية على الأنترنت مستضاف في الجزائر بامتداد (dz.com).

كما يجب أن يتوفر الموقع الإلكتروني للمورد على وسائل تسمح بالتأكد من صحته كما أنه لا يمكن ممارسة نشاط التجارة الإلكترونية إلا بعد إيداع اسم النطاق لدى مصالح المركز الوطني للسجل التجاري.

سؤال:هل يوجد قوانين أو تشريعات جبائية متاحة للتجارة الإلكترونية لمعرفة المزيد عن التزاماتهم الجبائية؟

جواب:نعم بالطبع يوجد نصوص قانونية تكون كمرجع للتجار لمعرفة التزاماتهم كالقوانين المالية السنوية،وأيضا الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب الذي يحتوي على واجهة بسيطة تسهل على المكلف معرفة النظام Bالجبائي الخاضع له والتصريحات والضرائب الملزم بدفعها.

سؤال:هل هناك فرق بين الضرائب المفروضة على التجارة الإلكترونية والضرائب المفروضة على التجارة التقليدية؟

جواب: بشكل عام لا تختلف الضرائب المفروضة على التجارة الإلكترونية عن تلك المفروضة على التجارة التقليدية حتى بالنسبة لأنظمة الإخضاع فتخضع التجارة الإلكترونية للأنظمة التي تحكم التجارة التقليدية.

سؤال: ماهي التكنولوجيا التي تستخدمها الإدارة الضريبية لتحسين عملية جمع الضرائب من التجارة الإلكترونية؟

جواب: مواكبة للتطورات الحاصلة سعت الدولة لرقمنة الإدارة الجبائية،حيث تم إطلاق العديد من الخدمات الإلكترونية بحيث تتيح لكل المكلفين سواء الناشطين بالتجارة الإلكترونية أو التقليدية فأصبح بإمكانهم إنجاز مختلف العمليات الضريبية بسهولة بداية من الحصول على الرقم الجبائي إلكترونيا إضافة إلى كل من التصريح و الدفع من خلال الموقعين "**جبايتك**" و"**مساهمتك**"

ملاحظة :بالنسبة لعملية التصريح شهدت قبول من طرف المكلفين أما بالنسبة للدفع الإلكتروني لم يتم تعميمه بعد.

سؤال:كيف تؤثر التجارة الإلكترونية على الايرادات الضريبية بنظرك؟

جواب: يمكن للتجارة الإلكترونية أن تساهم من الناحية الإيجابية في زيادة ايرادات الضرائب من خلال توسيع قاعدة الضرائب.

أما من الناحية السلبية يمكن أن تساهم في خلق فرص للتهرب الضريبي، كما يمكن أيضا أن تؤثر على الوظائف الخاضعة للضرائب (فقدان الوظائف في القطاعات التقليدية).

سؤال:هل ترى أن القوانين واللوائح المتعلقة بفرض الضرائب على التجارة الإلكترونية في الجزائر واضحة؟

جواب:تعاني القوانين المتعلقة بفرض الضرائب على التجارة الإلكترونية من نقص في الوضوح؛ إذ لا توجد قوانين محددة و اجراءات خاصة تنظم فرض وتحصيل الضرائب على التجارة الإلكترونية،أو حتى كيفيات تبعها.

فيتم تطبيق بعض القوانين الضريبية العامة على التجارة الإلكترونية، لكن يصعب تطبيقها على المعاملات الافتراضية.

سؤال: ما هي التغيرات التي تقترحها على القوانين واللوائح المتعلقة بفرض الضرائب على التجارة الإلكترونية؟

جواب:من الأحسن العمل على سن قوانين خاصة بهذا النوع من المعاملات مع الاخذ بعين الاعتبار خصائص التجارة الإلكترونية.

ثانيا: مقابلة مع الموظف الثاني

كما تم أيضا إجراء مقابلة مع أستاذ صفراني بلفضل رئيس مفتش قسم مهنة محاسبة أو التقويم المصلحة الرئيسية للبحث و المراقبة في 09 ماي 2024 على الساعة 14:00 زوالا ووجهنا له أسئلة وكانت على النحو التالي:

سؤال:هل تواجهون صعوبة في تطبيق الضرائب على التجارة الإلكترونية؟

جواب:نظرا لأننا أمام معاملات افتراضية ونشاط حديث النشأة وفي طور النمو، بالطبع نواجه صعوبات في تطبيق الضرائب على هذا النوع من المعاملات.

سؤال:ما هي التحديات التي تواجهها الإدارة الضريبية في فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية؟

جواب:يمكن تحديد أهم الصعوبات في:

- غياب نصوص قانونية واضحة التي تعيق عملية فرض الضرائب؛
- صعوبة تحديد هوية المكلف بالضريبة وموقعه؛
- صعوبة تحديد الوعاء وإثبات المعاملات والعقود؛
- تحدي الوصول إلى الدفاتر والسجلات الإلكترونية؛
- صعوبة تتبع ومراقبة المكلفين خاصة عند تشفير مواقعهم؛
- نقص الوعي الضريبي لدى التجار الإلكترونيين؛
- التخوف من تأثير الضرائب على تنافسية التجارة الإلكترونية..

سؤال:ما هي الخطوات التي تتخذها الإدارة الضريبية لحصر و تتبع المعاملات في مجال التجارة الإلكترونية؟

جواب:لحد الساعة لم تتخذ الإدارة أي اجراءات خاصة بهذا النوع من المعاملات .

سؤال: ماهي العقوبات المترتبة على عدم الامتثال لقوانين الضرائب على التجارة الإلكترونية؟

جواب:إن وجدت حالات في عدم امتثال المكلفين للقوانين قد تترتب عليه غرامات وعقوبات.

سؤال:هل تؤيد فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية في الجزائر؟

جواب: قرار فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية يجب اتخاذه بعد مراعاة عدة عوامل منها:

يجب العمل على تطوير البنية التحتية التكنولوجية؛

وصياغة قوانين وتشريعات مناسبة وملائمة وواضحة؛

العمل على تطوير التقنيات التي تعمل بها الإدارة الجبائية.

سؤال: ما هي التغيرات التي تقترحها على القوانين واللوائح المتعلقة بفرض الضرائب على التجارة الإلكترونية في الجزائر؟

جواب: يجب تحديث القوانين واللوائح المتعلقة بفرض الضرائب على التجارة الإلكترونية بانتظام لمواكبة التطورات في مجال هذه الاخيرة،كما يجب تعزيز تبادل المعلومات بين الإدارة الضريبية والجهات الأخرى ذات صلة، مثل البنوك وشركات الشحن ومنصات التجارة الإلكترونية،وذلك لجمع البيانات اللازمة لتحديد المتهربين من الضرائب وملاحقتهم.

المطلب الثاني :تحليل نتائج المقابلة واستنتاج مشاكل جباية التجارة الإلكترونية

بعد إجرائنا للمقابلة بمركز الضرائب مع موظفي الإدارة الضريبية لمعرفة عن قرب المشاكل والتحديات التي تفرضها التجارة الإكترونية على الضرائب في الجزائر وصلنا إلى أهم الصعوبات التي نوجزها في النقاط التالية:

يشهد قطاع التجارة الإكترونية في السنوات الأخيرة بالجزائر نمواً لا بأس به،مما يوفر فرصا جديدة لزيادة الإيرادات الضريبية للدولة إلا أنها أدت إلى ظهور تحديات جديدة للإدارة الضريبة.

1. نقص الوضوح القانوني:

لا توجد قوانين محددة تنظم فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية بشكل صريح بل تخضع للقوانين التي تحكم التجارة التقليدية مما قد يؤدي إلى عدم اليقين والغموض بالنسبة للمكلفين.

2. صعوبة تحديد هوية البائع وموقعه:

بحيث يخص الشكل المادي والظاهري للهوية في ظل التعامل الإلكتروني بين الأطراف لا يعرفون بعضهم البعض إلا من خلال تسميات أغلبها وهمية فالمعلومات الخاصة بالمتعاملين ليست ضرورية لإتمام الصفقات الإلكترونية،فقد يستغل هؤلاء الأطراف ذلك لأغراض عدة.

3. صعوبة تحديد الوعاء الضريبي وإثبات المعاملات:

بحكم أن معضم التعاملات التجارة الإلكترونية في الجزائر تتم بطرق غير رسمية خاصة التي تتم على مواقع التواصل الإجتماعي دون امتلاك أصحابها لمواقع إلكترونية وحتى المواقع التجارية والتي لم توطن اسم نطاقها تحت مسمى COM.DZ ،لن تستطيع الحصول على السجل التجاري.

كما أن معضم القوانين الضريبية والأحكام تشترط أن يتم إثبات التعاملات كتابيا عن طريق فواتير أو بما يعرف بالتوثيق،وعلى هذا الأساس فإن غياب القوانين والتشريعات التي تأخذ بالحسبان جزءاً كبيراً من التجارة الإلكترونية والذي يعتبر غبر ملموس كتقديم دورات تكوينية أو استشارات مالية والمحاسبة وكذا السلع الرقمية من شأنه أن يحدث صعوبات في هذا المجال،إضافة إلى هذا يصعب على الإدارة الجبائية معرفة محتوى المبادلات بالتالي خسارة مداخيل كبيرة للخزينة العمومية.

4. التحديات التقنية:

تواجه الإدارة الضريبية صعوبات في الوصول إلى الدفاتر والسجلات الإلكترونية،خاصة إذا كانت مشفرة ويشكل ذلك تحديًا كبيرًا لمراقبة امتثال المكلفين للضرائب،كما أن النظام الضريبي الحالي يتصف بالجمود وعدم مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة التي تتطلب ضرورة رقمنة النظام،كالدفع على الرغم من رقمنته إلا أنه لم يعمم بعد في المراكز الضريبية.

5. نقص الوعي الضريبي:

نتيجة عدم إدراك ومعرفة المكلفين بأهمية الضرائب وبحقوقهم والتزاماتهم الضريبية يؤدي ذلك إلى سلوكيات ضريبية خاطئة مثل التهرب الضريبي أو عدم الوفاء بالتزاماتهم الضريبية في الوقت المحدد.

6. التخوف من التأثير على التنافسية:

قد يكون هناك قلق من أن فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية قد يؤثر سلبا على تنافسية هذا القطاع يمكن أن يؤدي ذلك إلى مقاومة من قبل بعض أصحاب المصلحة لفرض ضرائب على التجارة الإلكترونية.

و هكذا نكون قد حاولنا تحديد أهم الصعوبات التي يواجهها النظام الجبائي الجزائري في فرض الضرائب على التجارة الالكترونية.

المطلب الثالث: قصور العلاقة بين النظام الضريبي والتجارة الإلكترونية

بعد أن تطرقنا إلى أهم التحديات التي تواجه فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية في الجزائر اتضح أن هناك قصور علاقة بين النظام الضريبي الجزائري وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات.

1. قصور العلاقة بين هيكل النظام الضريبي وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات:

ولتوضيح التحديات التي تثيرها التجارة الإلكترونية اتجاه النظام الضريبي القائم يجب أولا التطرق إلى هيكل النظام الضريبي والذي يمكن تمثيله ب ثلاث دعامات رئيسية[1]:

1.1. التشريع الضريبي : يشمل القوانين والتشريعات المتعلقة بقرض الضرائب وتنظيم اجراءات و اساليب التحصيل و الصادرة من الجهات المختصة.

1.2. الإدارة الضريبية:هي الجهة التي تلتزم بتطبيق التشريعات الضريبية و متابعة المكلفين قصد تحصيل الضرائب بمختلف أشكالها.

1.3. المجتمع الضريبي:يشمل جميع المكلفين من أشخاص طبيعيين ومعنويين الخاضعين للتشريع الضريبي.

ومع بروز التجارة الإلكترونية ظهر قصور في العلاقة الموجودة بين هيكل النظام الضريبي الجزائري ومستجدات تقنيات المعلومات و هو ما يؤثر سلبا على الأداء الضريبي،وهنا يمكن الوقوف على ثلاث فجوات: [2]

- ✓ **فجوة تشريعية** : يواجه التشريع الضريبي الجزائري والذي بنية أسسه وفق التجارة التقليدية قصورا في معالجة تعاملات التجارة الإلكترونية،فبالرغم من تأطير هذا النوع من المعاملات قانونيا من خلال القانون 18_05 إلا أنه لم يواكبه إعلان عن اصلاحات في التشريعات السائدة وإجراء تعديلات ضرورية وجديدة تتماشى مع طبيعة التعاملات التجارة الإلكترونية.
- ✓ **فجوة إدارية:** باعتبار الإدارة الضريبية وسيط بين الدولة والمجتمع الضريبي فتلتزم بتنفيذ القوانين والتشريعات وحماية حقوق كل من الدولة والمكلفين،مما أصبح إلزاما عليها استخدام ابتكارات تكنولوجية لضمان أعلى مستوى من كفاءة النظام الضريبي،رغم هذا مازالت الإدارة الضريبية الجزائرية تعاني من قصور عند الحصر،الفحص والتحصيل الضريبي
- ✓ **فجوة مفاهمية** :على الرغم من تطور حجم معاملات التجارة الإلكترونية إلا أنه لا يزال هناك قصور في فهم المفردات الخاصة بها وما يترتب عنها من اعتبارات قانونية.

[1] حواس زواق،ولهي بوعلام،**التجارة الالكترونية. "مشكلات وآليات الاخضاع"**، مقال كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف(مسيلة)2017 ص 05.

[2] قاسمي زين الدين،علو عمر، مرجع سبق ذكره ص 55 _56.

الشكل رقم:(2_2) العلاقة بين هيكل النظام الضريبي و تطبيقات تكنولوجيا المعلومات

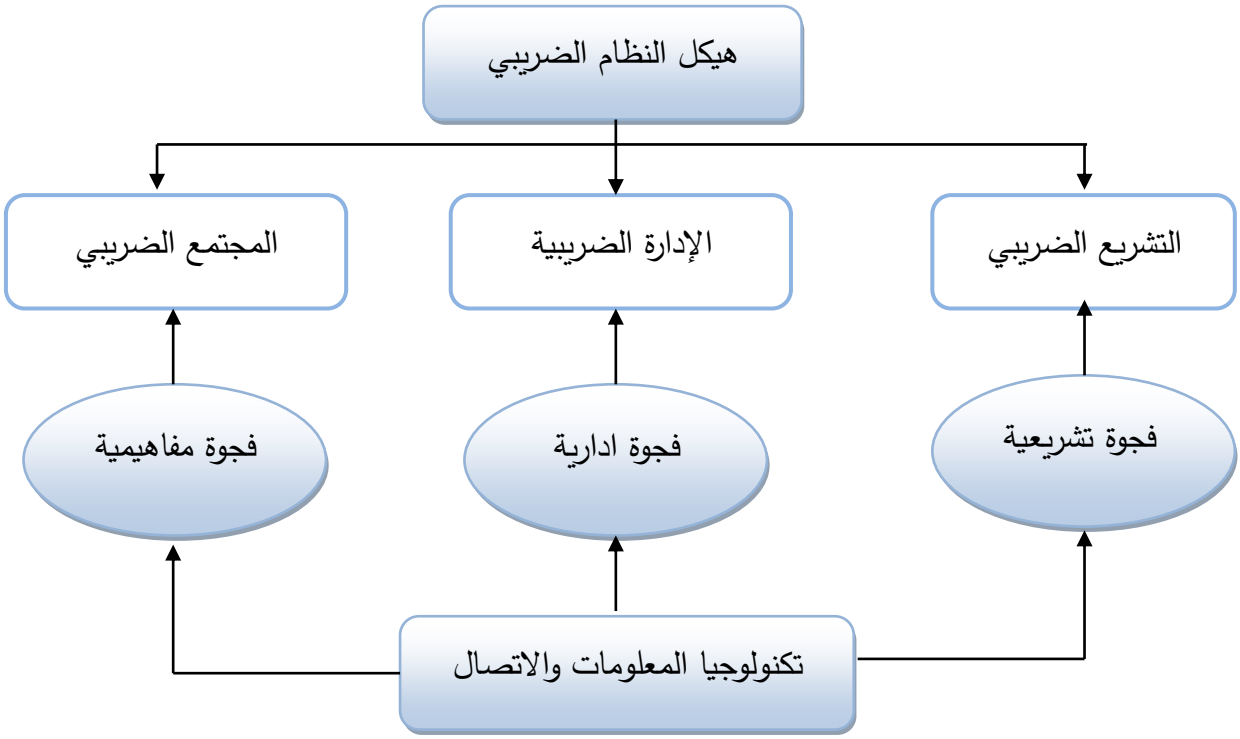

المصدر:رأفت رضوان ،وآخرون، **الضرائب في عالم الأعمال الإلكترونية** ،مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية،المجلد02 ،العدد02،المعهد العربي للتخطيط ،الكويت،2000،ص06

المبحث الثالث :الحلول المقترحة لجباية التجارة الإلكترونية

المطلب الأول :عرض بعض تجارب دول رائدة في مجال التجارة الإلكترونية

سنحاول فيما يلي عرض جهود بعض الدول والإجراءات المتخذة لفرض الضرائب على التجارة الإلكترونية وعرض تجربتين لدولتين الأولى رائدة وأخرى حديثة في مجال المعاملات الإلكترونية.

1. جهود تعزيز كفاءة النظم الضريبية في ظل تنامي معاملات التجارة الإلكترونية:

إن اهتمام العالم بالاقتصاد الرقمي وتداعياته الضريبية قد بدأ منذ عام 1998 بانعقاد مؤتمر OECD "منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "بكندا بعنوان "التجارة الإلكترونية، شروط إطار الضريبي" و الذي خرج بنتيجة مفادها أن النظام الضريبي الحالي كافٍ للتعامل مع أنشطة الاقتصاد الرقمي، غير أن التطور الذي شهدته هذه الأخيرة أثبت أن النتيجة غير صحيحة و أن الضريبة التقليدية لا تتوافق مع التعاملات الافتراضية، مما أدى إلى تبني OECD مشروع BEPS "تآكل القواعد الضريبية و تحويل الأرباح" المقترح من قبل الدول العشرين G20

و الذي حاولت من خلاله البحث عن التحديات الضريبة التي تهدد النظام الضريبي في عصر الاقتصاد الرقمي عبر العديد من الأبحاث و الدراسات.[1]

فاتجهت معظم الدول لإجراءات فردية في انتظار الوصول لإجراءات دولية موحدة نظرا لاختلاف الآراء حول ما ورد في التقارير الصادرة عن OECD ضمن مشروع BEPS.

2. الإجراءات المتخذة من قبل بعض الدول:

في ظل التوجه نحو الاقتصاد الرقمي تباينت توجهات الدول فيما يتعلق بتطبيق الضرائب على الاقتصاد الرقمي باعتباره تحدي عالمي،فهناك دول بعضها رائد في هذا المجال اتجهت نحو إصلاح تشريعاتها الضريبية ووضع آليات مناسبة لتصدي التحدي الذي تفرضه التجارة الإلكترونية في حين تفضل دول أخرى الانتظار للوصول إلى حل دولي.

فعدد مقتدر من الدول اتجه نحو تبني تدابير انفرادية لتصدي تحديات الضريبة المباشرة الناشئة عبر رقمنة اقتصادية وباشرت في تطبيقها،مثل ضريبة المنشأة الرقمية الدائمة Digital PE والتي تطبق على الإيرادات المحصلة من المنشئة الرقمية الدائمة،وتفرضها كل من الهند وإندونيسيا،أيضا ضريبة الخدمات الرقمية والتي تطبق على الإيرادات المحققة من بيع مساحة إعلانية على منصة رقمية من خلال توفير واجهة رقمية تمكن المستخدمين من الاتصال والتفاعل مع الآخرين،فتنقل بياناتهم الناتجة عن استخدام واجهة رقمية تطبق في كل من فرنسا،النمسا،إيطاليا،تركيا،بولندا والمملكة المتحدة.

في نفس السياق تركزت جهود غالبية الدول العربية في التخطيط لتدابير من شأنها أن تدعم الاستعداد لتطبيق ضريبة الدخل على أرباح التي تجنيها الشركات متعددة الجنسيات داخل اقتصادها مثل:السعودية التي تدرس جميع الخيارات التي يمكن تطبيقها لفرض ضريبة على دخل الشركات الرقمية غير المقيمة في حال عدم التوصل إلى حل دولي توافقي.

أما بالنسبة للسلع والخدمات الموجهة عبر المنصات والمنتجات الرقمية و العابرة للحدود اتجهت معظم الدول والعربية منها نحو ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات،وتركزت معظم التدابير الإصلاحية على مراجعة القوانين بما يمكن توسيع نطاق تطبيق ضريبة القيمة المضافة لتشمل مبيعات الخدمات الرقمية والسلع الرقمية والتزام الموردين للخدمات الرقمية غير المقيمين بالتسجيل لغرض تحصيل الضريبة إضافة إلى وضع آليات الملائمة لتعزيز الامتثال بما في ذلك الاستفادة من التقنيات الحديثة في تطوير منصات رقمية لرفع كفاءة التحصيل الضريبي.[2]

---

[1] طالم صالح،**التحديات الضريبية الناشئة عن الاقتصاد الرقمي و الجهود المبذولة لمعالجتها مع الإشارة الى حالة الدول العربية** ،مجلة دراسات جبائية المجلد11 ،العدد01، 2022، ص77.

[2] طارق عبد القادر إسماعيل،**الضرائب على الاقتصاد الرقمي في الدول العربية**،موقع صندوق النقد العربي،دراسات اقتصادية،العدد 81،2021، ص26.

3. تجربة جنوب إفريقيا:

تعد جنوب إفريقيا من الدول الرائدة في مجال التجارة الإلكترونية فمنذ اندماج الأنترنت في الخدمات التجارية ازداد عدد مستخدمي الأنترنت بشكل كبير،فشهدت معاملات التجارة الإلكترونية تطورا سريعا الأمر الذي دفع الحكومة إلى اتخاذ إجراءات لتخضع هذه المعاملات لضرائب وذلك بسب أهمية ضريبة القيمة المضافة التي تشمل السلع المادية والخدمات الشخصية في البلاد حيث تمثل جزءا كبيرا من إيرادات الضرائب.

في بادئ الأمر طبقت الرسم على القيمة المضافة بآلية التكييف العكسي بحيث ينتقل العبء من على البائع أو المورد إلى المستهلك على كل من المعاملات B2B و B2C فيصبح الشخص الذي قام باستيراد السلع والخدمات للبلد مسؤولاً عن دفع الضريبة وعند الحصول على السلع والخدمات الإلكترونية من مورد أجنبي يقوم المستهلك بحساب ضريبة القيمة المضافة بشكل عادي على خدمات المستوردة إذا كان المستهلك مسجلا كموزع لضريبة القيمة المضافة أما إذا لم يكن المستهلك مسجلا كموزع للضريبة فيجب عليه التصريح ودفع الضريبة على الخدمات المستوردة في غضون 30 يوم لدى الهيئة الضريبة لجنوب إفريقيا.[1]

لم يتم تطبيق مبدأ التكليف العكسي بنجاح بسبب صعوبة مراقبة عمليات الشراء عبر الأنترنت من قبل الحكومة، ثم فرضت الرسم على القيمة المضافة على موردي الخدمات الإلكترونية الغير مقيمين، وتم تعديل في قانون الضريبة بإضافة مفهوم الخدمات الإلكترونية وإعطاء تعريف لها، و ذلك باقتراح التزام المؤسسات الأجنبية التي تعرض سلع رقمية التسجيل في الرسم على القيمة المضافة والهدف من هذا التعديل هو تحديد نطاق الخدمات الإلكترونية وتوسيعه ليشمل معظم الخدمات التي تقدم لمقابل سواء عن طريق وكيل إلكتروني أو فرع لشركة أجنبية .

وبموجب هذا القانون التعديلي وجب فرض الرسم على القيمة المضافة على هذه الخدمات الإلكترونية ولا يتم التفريق بين أشكال التعامل الإلكتروني B2B وB2C.

ويأتي هذا القانون لإزاحة الغموض الذي كان يحيط استهلاك الخدمات الإلكترونية في ظل مبدأ مكان تزويد الخدمة وعدم وجود قوانين وقواعد مناسبة،فبدأ تطبيق هذا القانون اعتبارا من 01 أفريل 2019.

وفي 30 سبتمبر 2022 أودعت جنوب إفريقيا صك تصديقها على اتفاقية BEPS لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمجموعة العشرون،التي تهدف إلى إيجاد حلول لتحديات الضريبة التي جاء بها الاقتصاد الرقمي وبناءا على اقتراحات التخلي عن جميع الضرائب والرسوم المفروضة على الخدمات الرقمية سيتم تطبيق ما جاء في الاتفاقيات المتعددة المتعلقة بالضرائب على الخدمات الرقمية والقواعد الأخرى المماثلة لصياغتها وكانت حيز التنفيذ من 01 جانفي 2023.[2]

---

[1] آيت أحمد لعمارة محمد،علالو شهرزاد،كروش نور الدين،**آليات الاخضاع لأنشطة التجارة الالكترونية ونتائج تطبيق الأنظمة المنفردة _عرض تجاب دولية_** مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا المجلد 19،العدد 31، 2023 ، ص313.

[2] Search - OECD BEPS Date d'accès :20/05/2024 15:30

4. التجربة التونسية:

نظرا لتزايد المعاملات الإلكترونية في تونس جعلها تولي اهتماماتها بهذا المجال،فقامت بتطبيق ضريبة GAFA على الخدمات الرقمية لإخضاع الشركات الرقمية الأجنبية التي تقدم خدمات رقمية داخل تونس،بحيث تقوم المؤسسات المعنية بالتصريح برقم أعمالها كل ثلاثية ولم يتم التفصيل في كيفية تطبيق هذه الضريبة .

وتعتبر تونس أيضاً عضوا في الإطار لبرنامج BEPS الشامل لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المجموعة العشرون.[1]

بعد تأخر الجهود الدولية الرامية لوضع إطار عام لجباية التجارة الإلكترونية دفع العديد من الدول إلى اعتماد نظم وآليات فردية حسب سياستها الضريبية ودرجة تطور التجارة الإلكترونية في البلاد،فهناك من ركز على إثبات الوجود الاقتصادي للمؤسسات الرقمية العالمية داخل إقليمه واستهدف الضرائب على الدخل،وآخر استهدف الضرائب على المبيعات أو الرسم على القيمة المضافة في حين ارتأت دول أخرى اختصاص بعض التشريعات بفرض الضرائب على الخدمات الرقمية وإعطائها جانبا قانونيا مفصل،على الرغم من الاختلاف إلا أن الغرض واحد وهو فرض الضرائب على المعاملات الإلكترونية لتحقيق العدالة الضريبية فكُشفت الاختلافات بين هذه الأنظمة على العديد من التحديات التي تفرضها التجارة الإلكترونية على الأنظمة الضريبية.

المطلب الثاني: مشاكل جباية التجارة الإلكترونية على المستوى الجزئي والكلي

رغم محاولات معظم الدول ومنها الجزائر لتصدي التحدي الذي تفرضه التجارة الإلكترونية على النظم الضريبية إلا أنها واجهت العديد من الصعوبات في تطبيق هذه الآليات، كما تم تسجيل بعض القصور في تجارب هذه الدول وسنحاول ذكر أهم المشاكل فيما يلي:

1. مشاكل جباية التجارة الإلكترونية على المستوى الجزئي:

على المستوى الجزئي صادفت الدول مجموعة من الصعوبات في تطبيق الأنظمة التي تبنتها ونذكر أهمها:

1.1. نقص كفاءة وفعالية طرق وتحصيل الضرائب على التجارة الإلكترونية:

يتعلق المشكل بمدى التزام المكلفين من مؤسسات وأفراد بالقواعد القوانين الضريبية المفروضة عليهم، فمثلا قد لا تلتزم المنصات الرقمية المكلفة بالرسم على القيمة المضافة من جمعه وتحويله للدولة.

كما يصعب فرض قوانين الضريبية على التجارة الإلكترونية خارج الحدود الإقليمية كون أسس الضريبة التقليدية وضعت على الإقليمية الضريبية،ومع عدم وجود أرضية لعمليات العبور الإلكترونية يعتبر تحديا للنظام الجبائي المعتاد،والذي يعتمد أساسا على كل من مفهوم المنشأة الدائمة في المبادلات الدولية.[2]

---

[1] La Tunisie dépose son instrument pour la ratification de la Convention multilatérale BEPS - OCDE (oecd.org) Date d'accès :20/05/2024 16:16

[2] دادان عبد الوهاب،**الجباية الافتراضية والتجارة الإلكترونية النقاشات،مشاكل و تحديات**،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،العدد 3 2004 ،ص 164.

وأيضا ارتفاع الأعباء الإدارية على البائعين والإدارة الضريبية وقد يرجع حجم ارتفاع التكاليف إلى عدم التحكم في النظام المطبق أو وجود خلل في التقنية المطبقة بحد ذاتها،مما يؤدي إلى تأخر في التحصيل الضرائب أو ارتفاع تكاليف تحصيلها.

2.1. تحديات في تسيير والتحكم في المعالجة الضريبية للمعاملات الافتراضية والرقابة عليها:

فازدياد حجم المعاملات الإلكترونية واختلاف طبيعة السلع والخدمات المتداولة يحد من سيطرة وحصر الإدارة الضريبية لهذه المعاملات.

3.1. التأثير السلبي على نمو التجارة الإلكترونية وتطويرها:

يكون ذلك إما من جهة المشتري بإثقاله بالضرائب على السلع المستوردة خاصة السلع ذات القيم الضعيفة وفرض ضرائب على الطرود الشخصية،وإما من ناحية المورد الإلكتروني وثقل الالتزامات الجبائية خاصة مع تعدد واختلاف القوانين الجبائية وصعوبة تسييرها،فلهذا لجأت أغلب التشريعات إلى تعديل القواعد المطبقة على عدة مراحل لعدم ملاءمتها خاصة وأن جباية التجارة الإلكترونية تواجهها تحديات كثيرة.

4.1. عدم توفر المعلومات:

تشمل معظم القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية أحكام تشترط أن يتم إثبات التعاملات كتابيا وعلى هذا الأساس فإن غياب القوانين والتشريعات التي تأخذ بالحسبان العمليات التي تتم إلكترونيا من شأنه أن يحدث صعوبات في هذا المجال،إضافة إلى ذلك مشكل عدم قدرة الإدارة الجبائية معرفة محتوى المبادلات وبالتالي قيمتها ولا حتى هويات المتعاملين في الكثير من الأحيان، وهذا يشكل حاجز بالنسبة للسلطات الضريبة للوصول إلى المادة الخاضعة.[1]

2. مشاكل جباية التجارة الالكترونية على المستوى الكلي:

على المستوى الدولي واجهة الدول العديد من الصعوبات في تطبيق الأنظمة التي تبنتها ونذكر أهمها:

1.2. تفاقم مشكل التهرب الضريبي الناتج عن المنافسة بين الأنظمة المطبقة:

فقد تطبق نسب ضريبية ضعيفة من قبل دول ما يعرف بالجنات الضريبية ،أين تختار الشركات هذه الدول للتهرب الضريبي، إضافة إلى هذا فإن اعتماد بعض الدول على مفهوم الوجود الاقتصادي دون البعض الآخر أنتج شكلا جديدا من المنافسة الضريبية.[2]

2.2. مشكل الازدواج الضريبي:

فمع غياب اتفاقيات جبائية تأطر التجارة الإلكترونية بين الدول، فتحاول كل دولة الحد من ظاهرة التهريب الضريبي عن طريق التجارة الدولية وتعطي نفسها الحق في فرض الضرائب فيترتب عنه حدوث ازدواج على الصفقة الواحدة مما يؤدي الى تخفيض حجم التجارة الالكترونية.[1]

---

[1] دادان عبد الوهاب،مرجع سابق الذكر،ص 01.

[2] آيت أحمد لعمارة و آخرون،مرجع سابق الذكر، ص 324

3.2. إشكالية لمن تعد مسؤولية جمع الضرائب:

بالنظر إلى استخدام المنصات لإجراء عمليات البيع عن بعد عبر الأنترنت فإن فرض قواعد ضريبة القيمة المضافة وضريبة السلع والخدمات من خلال إخضاع المنصات الإلكترونية للضريبة أو بعبارة أخرى تحميلها مسؤولية الاخضاع بدلا من العديد من الموردين المختلفين،يمكن أن يكون أكثر فعالية من حيث التكلفة.[2]

4.2. ظهور نزاعات بين الدول:

نظرا لاختلاف الآراء ووجهات النظر حول إخضاع أو إعفاء التجارة الإلكترونية للضرائب فقد أدى اخضاعها للضرائب الى خلق المشاكل ونزاعات بين بعض الدول.

المطلب الثالث: الحلول المقترحة لجباية التجارة الإلكترونية

1. بعض الضرائب المقترحة لجباية التجارة الإلكترونية

1.1. أسلوب الحياد الإلكتروني :

وكان هذا اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية بجعل منطقة الأنترنت منطقة تبادل حرة مستبعدةً تماما نطاق الضرائب لكي يصبح الأنترنت منطقة لازدهار التجارة دون رقابة ضريبية ،حيث أن الحياد الضريبي يجب أن يشكل المبدأ الأساسي للضريبة الإلكترونية ولا يعني ذلك إلغاء الضريبة و لكن يجب أن تتم المعاملة الضريبية بنفس الأسلوب على كل صور التجارة التقليدية .[3]

2.1. ضريبة الوحدة الرقمية: Bit tax

أو تسمى ضريبة النطاق الترددي تعتمد على وحدات البيت التي يستخدمها موقع التجارة الإلكترونية بحيث لا يهم المنتوج ولا نوعه ولا الكمية ولا حتى سعره فكل التبادلات بالنسبة للكمبيوتر عبارة عن تبادل للبيت **Bit** .

فالوعاء الضريبي بالنسبة لهذه الضريبة هو كمية وحدات الرقمية المتبادلة و تقترح ضريبة البيت **Bit** بملبغ 0.000001 سنت /بايت ،ما يعادل 1 سنت لكل واحد ميغا/ بايت[4] ،فتعتبر هذه الضريبة غير عادلة لاعتمادها وعاء ضريبي غير مالي فيمكن لهذا النمط أن يعطي نتائج غير دقيقة فهناك سلع قد تكون قيمتها الحقيقية كبيرة ولا تستهلك الكثير من وحدات البيت بالتالي تفرض عليها ضريبة متدنية ،و العكس أن تفرض ضريبة كبيرة على السلع و الخدمات كونها استهلكت الكثير من وحدات البيت رغم أن قيمتها الحقيقية صغيرة.

---

[1] مليكاوي مولود،**ضرائب التجارة الإلكترونية و ضرائب GAFA بين مطالب السيادة الضريبية للدول وإشكالات الامتداد الشبكي؛دراسة بعض التوجهات،** مجلة دراسات جبائية المجلد 10، العدد02 ،2021

[2] آيت أحمد لعمارة وآخرون، مرجع سابق الذكر ،ص 324

[3] صالح حميداتو ،مرجع سابق الذكر،ص 116.

[4] نفس المرجع السابق

3.1. ضريبة الأرباح المحولة:

اتجهت بعض الدول في السنوات الأخيرة لفرض ضرائب على الأرباح المحولة بشكل غير ملائم من الدولة المصدر، بحيث تعتبر هذه الضريبة بمثابة وسيلة للدولة للحد من التجنب الضريبي، وكما تطبق على كل من التجارة التقليدية والإلكترونية. كما طبقت سنة 2015 ببريطانيا بنسبة أعلى من الضرائب الأخرى وكانت تعرف أيضا بضريبة **غوغل GOOGLE**، وهدفها ردع محاولات التجنب الضريبي.[1]

4.1. فرض الرسم على التجهيزات الإلكترونية:

أي أن يتم فرض الرسم على التجهيزات الإلكترونية التي تتيح للأفراد والمؤسسات الدخول إلى شبكة الأنترنت واستخدامها لممارسة تجارتهم، وما يميز هذا الرسم أنه لا يعطي فرصة للمكلفين للهروب كونه يعتمد على رابط مادي الذي يربط المستخدم بالأنترنت مما يسهل عملية ضبطها.[2]

5.1. ضريبة الاستهلاك:

يتناول هذا المقترح تعيير نظام فرض ضريبة الدخل إلى ضريبة استهلاك، وهو ما يعني تحصيل الضريبة بناءا على الانفاق بدلا من الدخل، فالأشخاص الذين يحققون دخلا من التعاملات الإلكترونية سينفقون هذا الدخل في الأخير،مما يجعلهم خاضعين للضريبة على الاستهلاك.

2. الإطار العام المقترح للضرائب على التجارة الإلكترونية:

بحكم أنه لا يوجد إجماع في الضرائب والرسوم المقترحة على التجارة الإلكترونية بسبب القيود على المستوى الدولي والنقص في البنية الرقمية على المستوى المحلي،فيظهر اتجاه آخر يقترح نظاما ضريبيا قائما على السياسة الضريبية السائدة وتطويره بما يتلائم مع خصائص المعاملات الرقمية،وذلك بتغيير كل من الإطار المفاهيمي، التشريعي، التنظيمي...

1.2. الإطار المفاهيمي:

التحقق من المفاهيم العامة للضرائب وإعادة صياغتها بما يتوافق مع التغيرات التكنولوجية،ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر المفاهيم التالية:[3]

- **مفهوم الإقليمية:** ويقصد هنا اتساع مفهوم التواجد ليشمل مقر المعلومات على شبكة الأنترنت وليس قصرها على المفهوم التواجد المكاني.

---

[1] ياقة عبد الغني،**ياقة عبد المالك،آليات فرض** ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أحمد دارية (أدرار)2023 ص 59.

[2] معمري **وتحصيل الضريبة على المعاملات التجارية الالكترونية: عرض تجارب مع الإشارة لحالة الجزائر**،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي رحيمة، مرجع سابق الذكر ص

[3] محمد البشير مركان،وآخرون،**الحلول المقترحة لفرض الجباية على التجارة لاإلكترونية في الجزائر**،الملتقى الدولي الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية ،جامعة الشهيد حمة لخضر (الوادي) الجزائر 02.03 ديسمبر 2019 ص 42.

- **مفهوم السلع و الخدمات:**حيث أن إطار تزايد و تنامي السلع المادية وتحول بعض الهذه السلع إلى خدمات ،فإن هذه المفاهيم تحتاج إلى إعادة صياغة بما لا يفرق بين النشاط التجاري وويخر بناءا على نوع السلعة المتبادلة بحيث يمكن تغيير أشكال بعض السلع من الصورة المادية إلى الصورة الإلكترونية (الصورة الفوتوغرافية عند تسليمها كصورة ورقية أو عند تسليمها كملف رقمي).

2.2. **الإطار التشريعي:**فبغض النظر عن كيفية محاولة تطبيق طرق القياس،تظل مسألة الموافقة على المستندات والعقود الإلكترونية ملزمة في سياق إطلاق العنان للمعاملات الإلكترونية،فمن الضروري إعادة إنشاء إطار تشريعي مع مراعاة إقرار التوقيعات الإلكترونية، والتعاقدات الإلكترونية هي الأخرى مع ضمان درجات السرية المناسبة.

3.2. **الإطار التنظيمي:**وذلك بإدراج نظام التحقق الإلكتروني ضمن النظام الضريبي،وذلك تبادل الطرفين الرسائل إلكترونيا،الشركة تحت الفحص والطرف الذي تتعامل معه شراءاً أو بيعاً، مما يضمن تسجيل المعاملات على كلا الجانبين فيسهل عملية التدقيق ويقلل من الأعباء الإدارية ويضمن سهولة إدارة العقود.

4.2. **الإطار الإجرائي:**فيبقى مشكل المنتجات الرقمية وقد يكون الاتجاه الأكثر أمانا هو توحيد الجهود لإيجاد آليات جديدة لإخضاعها للضريبة وكذا توحيد الكيانات التي تقوم بتحصيل الضريبة و تكامل أعمال في مراحل مختلفة و ذلك لضمان الحصول على إيرادات و تحقيق العدالة الضريبية بغض النظر عن المنظمة التي يتم فيها التحصيل.[1]

[1] قاسمي زين الدين، علو عمر، مرجع سبق ذكره، ص63.

الخلاصة:

شهدت التجارة الإلكترونية وفي فترة قصيرة من الزمن انتشارا سريعا نتيجة للتطور التكنولوجي وانتشار الانترنت ما جعلها تحظى بمكانة هامة في حجم المبادلات نظرا لما تتيحه من مزايا هذا إن لم تقم بإزاحة المعاملات التقليدية نهائيا بسبب انتشارها السريع ما دفع العديد من الدول و منها الجزائر للتوجه نحو جباية هذا النوع من المعاملات مما جعل الأنظمة الضريبية تواجه العديد من الصعوبات بسبب طبيعة السوق الرقمية وصعوبة تتبع المعاملات و تقدير الدخل المحقق نظرا لطبيعة الأنظمة الضريبية التي وضعت في سياق تقليدي لتحكم المعاملات التقليدية .

ورغم الجهود الدولية المبذولة لإيجاد حلول وآليات لحل مشاكل جباية المعاملات الافتراضية إلا أن القضية مازالت لم تسدى بعد.

خاتمة عامة:

تناولت دراستنا موضوعا عصريا يشكل تحديا كبيرا للأنظمة الجبائية، فساهم انتشار شبكة الأنترنت حول العالم في تسارع وتيرة التحول نحو التجارة الالكترونية فخرجت بذلك من إطارها المحلي إلى الدولي وتوسعت ممارساتها في كل القطاعات .

والجزائر ليست استثناءً إذ تشهد البلاد نموا ملحوظا في هذا المجال خاصة مع تبني وتنظيم التجارة الإلكترونية قانونيا من خلال قانون 18-05 مما ساهم في تنامي حجم المبادلات بشكل رسمي وغير رسمي.

ورغم تضارب الآراء وتعدد التوجهات فيما يخص فرض الضرائب على هذا النوع من المعاملات إلا أن توجه الجزائر كان واضحا نحو فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية،إلا أن سياستها الضريبية الحالية وهياكلها تبقى غير جاهزة وتفتقر إلى المرونة والفهم الكاف لخصوصيات هذه المعاملات الافتراضية .

فبالتالي أصبح من الضروري على الحكومة الجزائرية أن تتخذ خطوات فعالة لضبط نظامها الجبائي بطريقة تراعي ديناميكية التجارة الإلكترونية.

اختبار الفرضيات:

لقد وضعنا في دراستنا فرضيات حيث كانت نتائج اختبار صحتها كالتالي:

- **الفرضية الأولى:** تسعى الجزائر إلى تكييف نظامها وإصلاحه مواكبة للتطورات والتغيرات الحاصلة في العالم اليوم ،الفرضية صحيحة ،وذلك عن طريق إصلاحات جبائية التي انتهجتها منذ 1992 ،حيث شملت جانبين جانب تشريعي لإقرار تشريعات جديدة لتحديث الضرائب وتبسيط الإجراءات و لا يزال يخضع لذلك سنويا عبر القوانين المالية ،وجانب تنظيمي لبناء إدارة جبائية حديثة تواكب التطورات الحاصلة فأصبحت مختلف العمليات التي تتم ورقيا كالحصول على الرقم الجبائي والتصريح برقم الأعمال تتم إلكترونيا ،أما بالنسبة للدفع بالرغم من وضع منصة خاصة به إلا أنه لم يعمم بعد.

- **الفرضية الثانية:** في ظل تأطير النشاط التجارة الإلكترونية قانونيا،وضعت نظام ضريبي خاص بهذا النشاط، الفرضية خاطئة؛لا يوجد نظام ضريبي خاص بالتجارة الإلكترونية في الجزائر،إنما تخضع للأنظمة المعمول بها.

- **الفرضية الثالثة:** خصائص التجارة الإلكترونية من بين الصعوبات التي تعيق فرض الضرائب عليها، الفرضية صحيحة،فطبيعة التجارة الإكترونية وخصائصها ووسائلها التقنية سريعة التطور،خلقت العديد من الصعوبات والتحديات في سبيل حصر وفرض الضرائب عليها.

نتائج الدراسة:

من خلال ما سبق من هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- وجود قانون خاص بالتجارة الإلكترونية في الجزائر وهو الدافع الأكثر لهذا المجال؛
- التجارة الالكترونية في الجزائر نشاط سائر في طريق النمو؛
- تضارب الآراء حول فرض أو إعفاء نشاط التجارة الإلكترونية من الضرائب ، اتجاه يرى الزامية اخضاعها باعتبارها موردا جبائيا هاما ،وآخر يرى إعفائها لعدم إعاقة نموها ولو مؤقتا؛
- اتجاه المشرع الجزائري لفرض ضريبة جزافية لنشاط التجارة الإلكترونية بالإضافة إلى إخضاعها للرسم على القيمة المضافة بمعدل مخفض؛
- غياب واضح للقوانين والتشريعات الضريبية التي تتماشى مع طبيعة المعاملات التجارية الافتراضية؛
- افتقار النظام الضريبي الجزائري لقوانين وإجراءات تتماشى مع طبيعة التجارة الإلكترونية،ابتداء من تحديد الوعاء الضريبي إلى غاية التحصيل الفعلي؛
- غياب الوعي الضريبي فالمجتمع الضريبي في الجزائر لا يمتلك ثقافة ضريبية باعتبار أن الضريبة عبء يثقل كاهله،إضافة إلى عدم وجود إطار مفاهيمي لعمليات التجارة الإلكترونية ما يدفعه إلى إتباع كافة طرق التهرب الضريبي.

التوصيات:

- العمل على تطوير نشاط التجارة الإلكترونية في الجزائر،بتوفير مجموعة من العوامل الرئيسية كتطوير البنية التحتية التقنية بتوفير خدمات الأنترنت ذات السرعة العالية والأمان القوي بالإضافة إلى توفير وسائل دفع إلكترونية متطورة وآمنة وموثوقة مما يعزز الثقة لدى المستهلكين والتجار على حد سواء وكذا تقديم بعض الامتيازات الجبائية تشجيعا لانتشارها؛
- صياغة تشريعات ضريبية مرنة ومتجاوبة مع تطور المعاملات التجارة الإلكترونية؛
- العمل على تطوير نظام الرقابة الجبائية بما يتماشى مع خصائص التجارة الإلكترونية؛
- استثمار الإدارة الضريبية في تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتحسين كفاءة وفعالية جباية الضرائب بما في ذلك استخدام الحلول الرقمية لعملية الدفع الالكتروني للضرائب
- إضافة مصلحة مركزية مكلفة بالإشراف على جباية الضرائب المتعلقة بالتجارة الالكترونية الى الهيكل التنظيمي للإدارة الجبائية؛
- تدريب موظفي الإدارة الجبائية للتعامل مع التقنيات الحديثة وتعريفهم بأدلة إثبات عمليات التجارة الالكترونية من عقود و توقيعات الكترونية للتأكد من صحته؛
- توجه الجهود نحو توعية المتعاملين الالكترونيين بأهمية دفع الضرائب.

الكتب :

- ابراهيم العيسوي ،التجارة الإلكترونية ،المكتبة الأكاديمية القاهرة (مصر)، 2003.
- رائد مساعدة بني ياسين ،مدخل الى التجارة الإلكترونيةIntroduction to E Commerce،الإسكندرية (مصر)،دار الفكر الجامعي،2016،الوحدة الأولى.
- سناء جودت خلف ،محمد نور صالح،تجارة إلكترونية ، الأردن (عمان) دار الحامد للنشر والتوزيع الطبعة الثانية 2012.
- شاهين محمد عبدالله ، التجارة الإلكترونية العربية بين التحديات وفرص النمو،دار حميثرا للنشر والترجمة.

المجلات والمقالات:

- إبراهيم بوكرشاوي وآخرون،دور الإصلاحات الضرورية في تحسين الأداء الضريبي في الجزائر 2010_2020،مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال ،المجلد03 ،العدد02 ،2022.
- أحمد عبد الله العوضي،العوامل المؤثرة في التسويق والتجارة الإلكترونية، مجلة الاقتصاد والمجتمع ،العدد06 ،2010.
- آيت أحمد لعمارة محمد ،وآخرون، آليات الإخضاع الضريبي لأنشطة التجارة الإلكترونية ونتائج تطبيق الأنظمة المنفردة – عرض لتجارب دولية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 19،العدد 31 ،2023.
- براني أحمد،الإطار القانوني لمسك الدفاتر التجارية بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، في التشريع الجزائري ،مجلة الأفاق العلمية ،مجلد 03،العدد03،2021.
- بلعايش ميادة،بن اسماعين،حياة مشروع الصريفة الإلكترونية في الجزائر،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية،العدد 16 ديسمبر 2014.
- بوخدوني لقمان ،كماش حسين،مبادرات دولية حول إشكالية جباية التجارة الإلكترونية،مجلة الاقتصاد الجديد،المجلد 14،العدد02،2023.
- بوراس بودالية ،واقع التجارة الالكترونية في الجزائر،مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية ،
- بورحلة زهرة،بن زيدان الحاج،التجارة الإلكترونية طريق جديد لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر "رؤية تحليلية " مجلة دراسات اقتصادية المجلد 21 العدد 01 _2021.
- تهاني أبو القاسم أحمد ،المشاكل المحاسبية في بيئة التجارة الإلكترونية ،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية العدد الخامس جوان 2016 .
- حسان طاهر شريف،وآخرون متطلبات نجاح التجارة الإلكترونية في الدول العربية مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة المجلد 03 العدد03، جويلية 2020 .
- حمري نجود ،حمري نوال ،واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر وفق مقتضيات قانون رقم 18_05 (قانون التجارة الالكترونية)مجلة البحوث القانونية والاقتصادية المجلد ،04 العدد 01،2021 .

- الحواس زواق،ولهي بوعلام،التجارة الالكترونية. "مشكلات وآليات الإخضاع"،مقال كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد بوضياف (مسيلة)2017.
- دادان عبد الوهاب،الجباية الافتراضية والتجارة الإلكترونية النقاشات،مشاكل وتحديات،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،العدد 3 2004 .
- رأفت رضوان ،وآخرون،الضرائب في عالم الأعمال الإلكترونية ،مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المجلد02 ،العدد02،المعهد العربي للتخطيط ،الكويت،2000.
- شيتر علال، الوضعية الحالية لمؤشرات التجارة الإلكترونية في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادي،المجلد 13، العدد01،2024.
- صالح حميداتو،التجارة الإلكترونية في الجزائر وإشكالية فرض الضريبة ،النمو والتنمية الاقتصادية للدول العربية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي الجزائر،مجلة المنهل الاقتصادي ،المجلد 05، العدد02، 2022.
- صالح حميداتو،سارة ميسي ،عطية العربي،التجارة الإلكترونية في الجزائر _الواقع والتحديات _المجلة الجزائرية للدراسات الاقتصادية والإدارية المجلد02 ،العدد02 ،2022
- طالم صالح،التحديات الضريبية الناشئة عن الاقتصاد الرقمي و الجهود المبذولة لمعالجتها مع الإشارة الى حالة الدول العربية ،مجلة دراسات جبائية المجلد11، العدد01. 2022 .
- طرشي محمد ، بوفيلح نبيل، التجارة الإلكترونية في الدول العربية بين الواقع و المأمول ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد14 ،العدد 19،2018.
- علالو شهرزاد،التجارة الإلكترونية ومتطلبات جبايتها،مجلة دفاتر اقتصادية ،المجلد 13 ، العدد02،2022.
- العمري الهاشمي،صالح بزة،التجارة الإلكترونية في الجزائرواقعها وتحدياتها الضريبية،مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد8 ، العدد02،.2021.
- كواشي حنان،قدي عبد المجيد،نحو تشخيص واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر :التجارة الإلكترونية كحافز لاستخدام البطاقات البنكية وخدمات الدفع الإلكترونية،مجلة الاقتصاد الجديد المجلد 13 العدد01 ، 2022.
- لونيس عبد الوهاب إعادة هيكلة الإدارة الجبائية،مجلة الاستثمار والتنمية المستدامة،المجلد 01،العدد01 .
- محمد الهادي ضيف الله ،لبزة هشام،واقع وتحديات وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر،مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية –جامعة الشهيد حمة لخضر–الوادي العدد 42،ديسمبر 2014.
- محمد علي دشة ،جعفر سعدي ،أخلاقيات التجارة الإلكترونية ودورها في حماية المستهلك الإلكتروني ،مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية ،المجلد 04 ،العدد 01 ،2018 .
- مليكاوي مولود،ضرائب التجارة الالكترونية و ضرائب GAFA بين مطالب السيادة الضريبية للدول وإشكالات الامتداد الشبكي؛دراسة بعض التوجهات، مجلة دراسات جبائية المجلد 10العدد02، 2021.

- مناد بولنوار إلياس زكرياء،سايح حمزة،صلعة سمية، الضريبة على التجارة الإلكترونية بين الفرض والإعفاء،مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد04، العدد02، 2020.
- وشان أحمد،بلعزوز بن علي ،الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبة بالإشارة إلى حالة في الجزائر،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،قسم العلوم الاقتصادية والقانونية ،العدد 17،جانفي 2017.
- يامة ابراهيم، التنظيم القانوني للتجارة الإلكترونية في الجزائر دراسة على ضوء 18_05 ،مجلة القانون والعلوم السياسية ،المجلد 05، العدد 02،2019.
- يوسف حاج سعيد، رابحي بوعبد الله، دراسة تحليلة للأحكام الجبائية المفروضة على التجارة الإلكترونية في الجزائر ،مجلة إضافات اقتصادية ،المجلد 06،العدد 01،2022.

المصادر القانونية

- قانون الرسم على رقم الأعمال 2024.
- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2024.
- قانون رقم 18-05 مؤرخ في 24 شعبان عام 1439 الموافق 10 مايو سنة 2018، يتعلق بالتجارة الإلكترونية ، الجريدة الرسمية العدد 28 الصادر في 16 مايو 2018.
- المرسوم التنفيذي رقم 2000_307 مؤرخ في 16 رجب عام 1421 الموافق 14 أكتوبر سنة 2000 يعدل المرسوم التنفيذي رقم 98_257 المؤرخ في 03 جمادى الأولى عام 1419 الموافق لـ25 أوت 1998 الذي يضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات الأنترنت واستغلالها الجريدة الرسمية ،العدد 60 الصادر في 15أكتوبر 2000.

الأطروحات والمذكرات:

1. الأطروحات:

- العمري هاشمي،تكييف النظام الجبائي الجزائري في ظل تبني التجارة الإلكترونية دراسة حالة،أطروحة دكتورة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتورة،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة محمد البشير الإبراهيمي (برج بوعريريج) ، 2023.

2. المذكرات:

- أحلام بودودو،ليلى لصفر،إشكالية فرض الضريبة على التجارة الإلكترونية،مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية2022،2021.
- إدريس بوبكر،عبد العلي زهار،جباية التجارة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والمأول،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير جامعة محمد البشير الإبراهيمي،برج بوعريريج ، 2020_2021 .

- بوخالفة ابراهيم ،أهمية تطوير البنية التنظيمية و المؤسساتية مواكبة متطلبات التجارة الإلكترونية ،مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر أكاديمي شعبة علوم تجارية جامعة محمد البشير الإبراهيمي (برج بوعريريج)2021_2022 .
- بودربالة سامية، واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في القانون الخاص،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة أكلي محند أولحاج (البويرة)2015_2016.
- تاوفلة ليندة،مجاني حياة،أثر الضرائب والرسوم على الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء GCB،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة (بومرداس).
- تباني أمل،مريمد سعدة ،واقع ومستقبل التجارة الإلكترونية في الجزائر،مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير جامعة (قالمة 08 ماي 1945) ،2019_2020.
- سويسي رمزي،خالد بشان،جباية التجارة الالكترونية في الجزائر الآفاق و التحديات دراسة استقصائية،مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر أكاديمي،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة البشير الابراهيمي(برج بوعريريج)2021.
- الضب طارق ،الإفصاح الضريبي في الجزائر،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح (ورقلة) 2013 _2014 .
- طارق عبد القادر إسماعيل،الضرائب على الاقتصاد الرقمي في الدول العربية،موقع صندوق النقد العربي،دراسات اقتصادية،العدد 81،ص26 سنة 2021.
- العياشي عجلان، ترشيد النظام الجبائي الجزائري في مجال الوعاء والتحصيل1992_ 2009،دراسة حالة ولاية المسيلة ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2005_2006.
- قاسمي زين الدين،علون عمر،معيقات جباية التجارة الالكترونية في الجزائر وسبل تخطيها،مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر،كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية و وعلوم التسيير جامعة محمد البشير الإبراهيمي،(برج بوعريريج)،2020_2021.
- قشام اسماعيل،ضرائب على التجارة الإلكترونية بين الإعفاء والإخضاع كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية وعلوم التسيير (الجلفة) .
- لحمر فاتح، بوشطوط عبد النعيم،دور الإصلاحات الضريبية في زيادة موارد الخزينة دراسة خزينة ولاية جيجل ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم المحاسبة والجباية ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير جامعة محمد الصديق بن يحيى (جيجل)2019_2020 .

- معمري رحيمة،أثر التجارة الإلكترونية على التحصيل الضريبي دراسة لعينة من المهنيين لمديرية الضرائب والأكاديميين المختصين في المحاسبة لولاية بسكرة،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة محمد خيضر (بسكرة)،2017_ 2018 .
- ياقة عبد الغاني ، ياقة عبد المالك ،آليات فرض وتحصيل الضريبة على المعاملات التجارية الإلكترونية كعرض تجارب مع الإشارة لحالة في الجزائر،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة أحمد دراية ،(أدرار) 2022_2023 .

المؤتمرات و الملتقيات:

- برني كريمة ،التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا الاتصالات _بين التأطير القانوني والتطبيق _المؤتمر العلمي الدولي العاشر تحت عنوان التحديات الجيوفيزيائية والاجتماعية والإنسانية والطبيعية في بيئة متغيرة 25_26 يوليو _تموز 2019_اسطنبول_تركيا .
- حراق مصباح ،المعالجة الجبائية للتجارة الإلكترونية ، ملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر _عرض تجارب دولية.
- محمد البشير مركان،عبد الحميد بوخاري،فوزي الحاج أحمد،الحلول المقترحة لفرض الجباية على التجارة الإلكترونية في الجزائر،الملتقى الدولي الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية ،جامعة الشهيد حمة لخضر (الوادي) الجزائر02.03 ديسمبر 2019

المواقع الإلكترونية :

- **https://datareportal.com/reports/digital-2024-algeria**
- **https://eg.andersen.com**
- **https://political-encyclopedia.org/dictionary/التجارة الإلكترونية**
- **https://tax.gov.ae/ar/taxes/Vat/vat.topics/registration.for.vat.aspx**
- **https://unctad.org/system/files/official-document/tn_unctad_ict4d17_en.pdf**
- **https://www.mfdgi.gov.dz**
- **https://www.sars.gov.za/tax-rates/other-taxes/**
- **https://www.wto.org/**
- **https://zatca.gov.sa/ar/RulesRegulations/VAT/Pages/About_Vat.aspx**
- **La Tunisie dépose son instrument pour la ratification de la Convention multilatérale BEPS - OCDE (oecd.org)**
- **Search - OECD BEPS**
- **تجمع النقد الآلي (giemonetique.dz)**
- **دليل ضريبة القيمة المضافة في إيطاليا | الضرائب الدولية | كريستون العالمية (kreston.com)**

- **شركة النقد الآلي و المعاملات التلقائية بين البنوك (satim.dz)**
- **Source: Coppel, J. (2000), "E-Commerce: Impacts and Policy Challenges", OECD**
- **Economics Department Working Papers, No. 252, OECD Publishing Paris, https://doi.org/10.1787/801315684632**

مراجع أخرى:

- حابي عبد اللطيف جباية المؤسسة ،مطبوعة بيداغوجية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أبو بكر (تلمسان)،2022 _2023 .
- عبد الكريم،حامد عبد المجيد الجزائر،علم المالية العامة،الجزء الثاني،مؤسسة الشباب الجامعة للطابعة والنشر.
- فروم محمد الصالح، جباية مؤسسة،دروس مفصلة ومدعمة بأمثلة وتمارين و حلول.

إشكالية فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية في الجزائر

The problem of taxation of e-commerce in Algeria

Le problème de la taxation du commerce électronique en Algérie

الملخص:

يعتبر موضوع فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية من بين الإشكاليات المطروحة التي تحاول كل الدول إيجاد حلول ملائمة لها ومن بينها الجزائر،وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة وضعية التجارة الإلكترونية في الجزائر وواقع الضرائب عليها في ظل تأطيرها قانونيا وإخضاعها للضرائب،بالإضافة إلى تسليط الضوء على أهم الصعوبات والتحديات التي تعيق فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية في الجزائر.

وأظهرت الدراسة على وجود قطاع التجارة الإلكترونية ناشئ في الجزائر تم إدراجه ضمن الأنظمة الضريبة المعمول بها ،مع ذلك تواجه عملية فرض الضرائب على هذا القطاع تحديات تقنية وقانونية،وتعود هذه التحديات إلى أن الأنظمة الضريبة الحالية وضعت في سياق تقليدي وليست ملائمة مع خصوصيات التجارة الإلكترونية ، هذا ما أوجب على الجزائر وضع تشريعات وإجراءات جديدة تتناسب مع طبيعة التجارة الإلكترونية لفرض الضرائب وتحصيلها بشكل عادل.

الكلمات المفتاحية:الضرائب،التجارة الإلكترونية،الأنظمة الضريبة ،الإصلاحات الضريبة,

Abstract:

The subject of taxation of e-commerce is one of the problems that all countries are trying to find appropriate solutions to including Algeria. This study aims to find out the status of e-commerce in Algeria and the reality of taxation on it in light of its legal framework and subject to taxation, in addition to highlighting the most important difficulties and challenges that hinder the taxation of e-commerce in Algeria.

The study showed that there is an emerging e-commerce sector in Algeria that has been included in the applicable tax regulations, however, the process of taxing this sector faces technical and legal challenges, and these challenges are due to the fact that the current tax systems were developed in a traditional context and are not appropriate with the specifics of e-commerce, this is what forced Algeria to develop new legislation and procedures commensurate with the nature of e-commerce to impose and collect taxes fairly.

Keywords: taxes, e-commerce, tax regulations, tax reforms.

Résumé :

Le sujet de la taxation du commerce électronique est l'un des problèmes auxquels tous les pays tentent de trouver des solutions appropriées, y compris l'Algérie. Cette étude vise à connaître le statut du commerce électronique en Algérie et la réalité de la fiscalité sur celui-ci à la lumière de son cadre juridique et soumis à la fiscalité, en plus de mettre en évidence les difficultés et défis les plus importants qui entravent la fiscalité du commerce électronique en Algérie .

L'étude a montré qu'il existe un secteur émergent du commerce électronique en Algérie qui a été inclus dans la réglementation fiscale applicable, cependant, le processus de taxation de ce secteur fait face à des défis techniques et juridiques, et ces défis sont dus au fait que les systèmes fiscaux actuels ont été développés dans un contexte traditionnel et ne sont pas adaptés aux spécificités du commerce électronique, c'est ce qui a forcé l'Algérie à développer une nouvelle législation et des procédures proportionnées à la nature du commerce électronique pour imposer et percevoir les taxes équitablement.

Mots clés: impôts, commerce électronique, réglementation fiscale, réformes fiscales.